

كتاب الرضاع

نفيه : قوله ﴿ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ، وَإِذَا حَمَلَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ رَجُلٍ ثَبَتَ نَسَبُ وَلَدِهَا مِنْهُ . فَثَابَ لَهَا لَبَنٌ . فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلاً ۝ ﴾ .

هكذا عبارة الأصحاب ، وأطلقوا .

وزاد في المبهج ، فقال « وأرضعت به طفلاً ، ولم يتقياً » .

قوله ﴿ صَارَ وَلَدًا لَهَا فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ ، وَإِبَاحَةِ النَّظَرِ وَالْخُلُوعِ ، وَثُبُوتِ الْحَرَمِيَّةِ . وَأَوْلَادُهُ - وَإِنْ سَفَلُوا - أَوْلَادُ وَلَدِهَا . وَصَارَ أَبَوَيْهِ وَأَبَاؤُهَا أَجْدَادُهُ وَجَدَّاتُهُ ، وَإِخْوَةُ الْمَرْأَةِ وَأَخَوَاتُهَا أَخْوَالُهَا وَخَالَاتُهَا ، وَإِخْوَةُ الرَّجُلِ وَأَخَوَاتُهُ أَعْمَامُهُ وَعَمَّاتُهُ . وَتَنْتَشِرُ حُرْمَةُ الرِّضَاعِ مِنَ الْمُرْتَضِعِ إِلَى أَوْلَادِهِ ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ، وَإِنْ سَفَلُوا . فَيَصِيرُونَ أَوْلَادًا لَهَا ۝ ﴾ . بلا نزاع في ذلك .

قوله ﴿ وَلَا تَنْتَشِرُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ ۝ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الروضة : لو ارتضع ذكر وأنثى من امرأة صارت أمًا لهما . فلا يجوز لأحدهما أن يتزوج بالآخر ، ولا بأخواته الحاديات بعده . ولا بأس أن يتزوج بأخواته اللاتي ولدن قبله ، ولكل منهما أن يتزوج أخت الآخر . انتهى . ولا أعلم به قائلًا غيره . ولعله سهو .

ثم وجدت ابن نصر الله في حواشيه . قال : هذا خلاف الإجماع .

قوله ﴿ وَلَا تَنْتَشِرُ إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ مِنْ آبَائِهِ وَأُمَّهَاتِهِ وَأَعْمَامِهِ ،

وَعَمَّاتِهِ ، وَأَخْوَالِهِ ، وَخَالَاتِهِ . فَلَا تَحْرُمُ الْمَرْضِعَةُ عَلَى أَبِي الْمَرْتَضِعِ ،
وَلَا أَخِيهِ ، وَلَا تَحْرُمُ أُمُّ الْمَرْتَضِعِ وَلَا أُخْتُهُ عَلَى أَبِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَلَا أَخِيهِ ﴿
بِلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْضَعْتَ بِلَبَنِ وَلَدِهَا مِنَ الزَّانَا طِفْلاً : صَارَ وَلَدًا لَهَا ،
وَحَرَّمَ عَلَى الزَّانِي تَحْرِيمَ الْمُصَاهَرَةِ ، وَلَمْ تَتَّبْتَ حُرْمَةُ الرِّضَاعِ فِي حَقِّهِ
فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره ابن حامد ، وابن عبدوس في تذكرته .
وجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،
والفروع .

وقال أبو بكر : تثبت .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

قوله ﴿ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَكَذَلِكَ الْوَلَدُ الْمَنْفِيُّ بِاللَّعَانِ ﴾ .

وهو الصحيح . يعني : أن حكم لبن ولدها المنفى باللعان كحكم لبن ولدها من
الزنا ، من كون المرتضع يحرم على الملائع تحريم المصاهرة . ولم تثبت حرمة الرضاع
في حق الملائع . على المذهب ، أو تثبت على قول أبي بكر . وهو ظاهر كلام
الخرقي .

وجزم به في المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

ويحتمل أن لا يثبت حكم الرضاع في حق الملائع بحال . لأنه ليس بلبنه

حقيقة ، ولا حكماً . بخلاف الزاني .

قلت : وهو الصواب .

﴿ وَإِنْ وَطِئَ رَجُلَانِ امْرَأَةً بِشُبُهَةٍ ، فَأَتَتْ بَوْلَدٍ فَأَرْضَعَتْ بِلَبَنِهِ طِفْلاً : صار ابناً لمن ثبتَ نَسَبُ المولودِ منه ﴾ بلا نزاع .

وإن ألحق بهما : كان المرتضع ابناً لهما . بلا خلاف .
زاد في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والترغيب ، وغيرهم .
فقالوا : وكذا الحكم لو مات ، ولم يثبت نسبه . فهو لهما .

قلت : وهو صحيح .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ .

إما لعدم القافة ، أو لأنه أشكل عليهم .

﴿ ثبتَ التَّحْرِيمُ بالرضاعِ في حَقِّهِمَا ﴾ .

كالنسب . وهو أحد الوجهين ، والمذهب منهما .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في المحرر ، والحاوى الصغير .

والوجه الآخر : هو لأحدهما مبهما . فيحرم عليهما . اختاره في الترغيب .

قال في المغنى ، والكافى ، وتبعه الشارح : وإن لم يثبت نسبه منهما لتعذر القافة أو لاشتباهه عليهم ، ونحو ذلك : حرم عليهما ، تغليياً للحظر .

وجزم به ابن رزين في شرحه ، وابن منجا . وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ ثَابَ لَامْرَأَةٍ لَبَنٌ مِنْ غَيْرِ حَمَلٍ تَقَدَّمَ ﴾ .

قال جماعة - منهم : ابن حمدان في رعايته - : أو من وطء تقدم .

﴿ لَمْ يَنْشُرْ الْحُرْمَةَ . نَصٌّ عَلَيْهِ فِي لَبَنِ الْبِكْرِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : لم ينشر الحرمة . في ظاهر المذهب .

قال الزركشى : وهو المنصوص ، والمختار للقاضى ، وعامة أصحابه .

قال ناظم المفردات : عليه الأكثر .

وجزم به في الوجيز ، والمنور .
وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، ونظم المفردات ، وغيرهم .
وصححه في النظم ، وغيره .
قال جماعة من الأصحاب : لأنه ليس ببلبن حقيقة ، بل رطوبة متولدة . لأن
اللبن ما أنشز العظام ، وأنبت اللحم . وهذا ليس كذلك .
وعنه : ينشزها . ذكرها ابن أبي موسى .
قال في المستوعب : اختاره ابن أبي موسى .
قال المصنف هنا : والظاهر أنه قول ابن حامد .
قال الشارح : وهو قول ابن حامد .
واختاره المصنف ، والشارح .
قال في الرعايتين : ولا يحرم لبن غير حبل ، ولا موطوءة على الأصح .
فعلى القول بأنه ينشر : فلا بد أن تكون بنت تسع سنين فصاعداً . صرح به
في الرعاية الكبرى . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وغيره . لقوله « وإن تاب
لامرأة » .

قوله ﴿ وَلَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ غَيْرُ لَبَنِ الْمَرْأَةِ ، فَلَوْ ارْتَضَعَ طِفْلَانِ مِنْ
بَهِيمَةٍ أَوْ رَجُلٍ أَوْ خُنْثَى مُشْكِلا : لَمْ يَنْشُرِ الْحُرْمَةَ ﴾ بلا نزاع .
إذا ارتضع طفلان من بهيمة : لم ينشر الحرمة ، بلا نزاع .
وإن ارتضع من رجل لم ينشر الحرمة أيضاً . على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وذكر الحلواني وابنه رواية : بأنه ينشر .
وإن ارتضعا من خنثى مشكل ، فإن قلنا : لا ينشر لبن المرأة الذي حدث
من غير حمل ، فهنا لا ينشر بطريق أولى وأحرى .
وقد تقدم أنه لا ينشر على الصحيح المنصوص .

وإن قلنا : هنا ينشر - على الرواية التي ذكرها ابن أبي موسى - فهل ينشر
الحرمة هنا لبن الخنثى المشكل ؟ فيه وجهان .

هذه طريقة صاحب المحرر ، والحاوي ، والفروع . وهي الصواب .
والصواب أيضا : عدم الانتشار ، ولو قلنا بالانتشار من المرأة . وهو ظاهر
كلام المصنف .

وظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم : أن
الخلاف في الخنثى مطلقاً .

ولذلكذكروا المسألة من غير بناء . فقالوا : لو ارتضع من كذا وكذا ، ومن
خنثى مشكل : لم ينشر الحرمة .

وقال ابن حامد : يوقف أمر الخنثى حتى يتبين أمره .

ولهذا قال في الرايعتين : ولا تثبت حرمة لبن رجل وخنثى .

وقيل : يقف أمره حتى ينكشف .

وقيل : إن حرّم لبن بغير حبل ولاوطء ، ففي الخنثى المشكل وجهان . انتهى

فعلى قول ابن حامد : يثبت التحريم إلا أن يتبين كونه رجلاً . قاله

المصنف ، والشارح .

قال في المستوعب : فيكون هذا الوقوف عن الحكم بالبنوة والأخوة من

الرضاع يوجب تحريماً في الحال من حيث الشبهة ، وإن لم تثبت الأخوة حقيقة
كاستباه أخته بأجانب .

وقال في الرعاية الكبرى : فعلى قول ابن حامد : لا تحريم في الحال ، وإن

أيسوا منه بموت ، أو غيره ، فلا تحريم .

قوله ﴿ وَلَا تَثْبُتُ الْحُرْمَةُ بِالرَّضَاعِ إِلَّا بِشَرَطَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَرْتَضِعَ فِي الْعَامَتَيْنِ . فَلَوْ ارْتَضَعَ بَعْدَهُمَا بِلَحْظَةٍ :

لَمْ تَثْبُتْ ۝ .

وهذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .
وقال أبو الخطاب : لو ارتضع بعد الحولين بساعة : لم يحرم .
وقال القاضي ، وصاحب الترغيب : لو شرع في الخامسة ، فخال الحول قبل
كاملها : لم يثبت التحريم .

قال المصنف : ولا يصح هذا . لأن ما وجد من الرضعة في الحولين لبن كاف
في التحريم . بدليل ما لو انفصل مما بعده .
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : ثبوت الحرمة بالرضاع إلى الفطام . ولو
بعد الحولين ، أو قبلهما .

فأناط الحكم بالفطام ، سواء كان قبل الحولين أو بعده .
واختار أيضاً ثبوت الحرمة بالرضاع . ولو كان المرتضع كبيراً للحاجة . نحو
كونه محرماً . لقصة سالم مولى أبي حذيفة رضى الله عنه ، مع زوجة أبي حذيفة
رضى الله عنهما .

فأمره : لو أكرهت على الرضاع : ثبت حكمه . ذكره القاضي في الجامع
محل وفاق .

قوله ﴿ الثَّانِي : أَنَّ يَرْتَضِعَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .
وهذا المذهب بلا ريب .

قال المصنف ، والشارح : هذا الصحيح من المذهب .
قال المجد في محرره ، وغيره : هذا المذهب .
قال الزركشي : هو مختار أصحابه ، متقدمهم ومتأخرهم .
وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه : ثلاث يحرم من . وعنه : واحدة .
وقدمه في الحرر . وأطلقهن في الهداية .

قوله ﴿وَمَتَى أَخَذَ الثَّدْيَ فَاِمْتَصَّ مِنْهُ ثُمَّ تَرَكَهُ ، أَوْ قَطَعَ عَلَيْهِ .
فَهِىَ رَضْعَةٌ . فَتَى عَادَ فَهِىَ رَضْعَةٌ أُخْرَى ، بَعْدَ مَا يَبْنَهُمَا أَوْ قُرْبَ ،
وَسَوَاءَ تَرَكَهُ شَبَعًا ، أَوْ لَأْمَرٍ يُلَبِّهِ ، أَوْ لَا تَنْتَقَالِهِ مِنْ ثَدْيٍ إِلَى غَيْرِهِ ،
أَوْ مِنْ امْرَأَةٍ إِلَى غَيْرِهَا ۝﴾ .

وهذا المذهب فى ذلك كله . وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ،
والزركشى ، والفروع ، وغيرهم . واختاره أبو بكر ، وغيره .
وقال ابن حامد : إن لم يقطع باختياره فهما رضة ، إلا أن يطول الفصل
بينهما .

وذكر الآمدى : أنه لو قطع باختياره - لتنفس ، أو إعياء يلحقه - ثم عاد
ولم يطل الفصل ، فهى رضة واحدة .
قال : ولو انتقل من ثدى إلى آخر ، ولم يطل الفصل ، فإن كان من امرأة
واحدة : فهى رضة واحدة . وإن كان من امرأتين : فوجهان . ذكره فى القاعدة
الثالثة بعد المائة .

وقال ابن أبى موسى : حَذَّ الرضعة أن يمتص ثم يمسك عن امتصاص لتنفس
أو غيره ، سواء خرج الثدي من فيه أو لم يخرج . نقله الزركشى .
وعنه : رضة إن تركه عن قهر ، أو لتنفس أو ملل .
وقيل : إن انتقل من ثدى إلى ثدى آخر ، أو إلى مرضعة أخرى : فرضعتان
على أصح الروايتين .

قال فى الرايتين : فإن قطع المصة للتنفس ، أو ما ألهاه ، أو قطعت عليه المرضعة
قهرًا : فرضعة . وعنه : لا .

وإذا انتقل من ثدى إلى آخر ، أو إلى مرضعة أخرى : فرضعتان على الأصح

قال في الوجيز : فإن قطع المصة ، لتنفس أو شبع ، أو أمر ألهاء ، أو قطعت عليه
المرضة قهراً : فرضة .

فإن انتقل إلى ندى آخر ، أو مرضعة أخرى : فثنتان . قرب ما بينهما أو بعد .

قوله ﴿ وَالسَّعْوُطُ ، وَالْوَجُورُ كَالرَّضَاعِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم الخرقى ، والقاضى ، وأصحابه ،
والمصنف ، وغيرهم .

قال في الفروع : والسعوط والوجور كالرضاع . على الأصح .

قال الناظم : هو كالرضاع في الأصح .

قال المصنف ، والشارح : هذا أصح الروايتين .

قال في الرايتين : فرضاع على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والحاوى الصغير .

والرواية الثانية : لا يثبت التحريم بهما . اختاره أبو بكر .

وأطلقهما في الهداية ، المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

قوله ﴿ وَيُحَرِّمُ لَبْنُ الْمَيْتَةِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه في رواية إبراهيم الحربى . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : عليه أكثر الأصحاب . منهم : الخرقى ، وأبو بكر ،

والقاضى ، وأصحابه ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، والمذهب ، وغيرهما .

وقدمه في المستوعب ، والمحرف ، والرايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم . والخلاصة ، وغيرهما . كحلبه من حية ثم شربه بعد موتها ،

بلا خلاف فيه .

وقال أبو بكر الخلال : لا يحرم . قاله المصنف ، والشارح ، والجد ، وصاحب

الهداية ، والحاوى ، والمستوعب ، والفروع ، والزركشى ، وغيرهم .

وذكره ابن عقيل وغيره رواية .

فائدة : لو حلف « لا شربت من لبن هذه المرة » فشرب من لبنها وهي

ميتة : حنث . ذكره أبو الخطاب في الانتصار .

قوله ﴿ وَاللَّبَنُ الْمَشُوبُ ﴾ .

يعنى : يحرم . ذكره الخرقى . وهو المذهب .

قال فى الفروع : فيحرم لبن شيب بغيره ، على الأصح .

واختاره القاضى ، والشريف ، والشيرازى ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، والخرقى ، وغيرهما .

وقدمه فى المذهب ، والمحرق ، والحاوى ، والنظم ، وغيرهم .

وعنه : لا يحرم . اختاره أبو بكر عبد العزيز .

وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين .

ويأتى بناء هاتين الروايتين على ماذا ؟ قريباً .

وقال ابن حامد : إن غلب اللبن حرم . وإلا فلا .

وذكر فى عيون المسائل : أنه الصحيح من المذهب .

واختاره أبو الخطاب فى خلافه الصغير .

تفسيرات

أمرها : محل الخلاف - عند المصنف ، والشارح - فيما إذا كانت صفات

اللبن باقية .

فأما إن صب فى ماء كثير لم يتغير به : لم يثبت به التحريم .

وقدمه فى الفروع . فإنه قال ، وقيل : بل وإن لم يغيره .

وعند القاضى : يجرى الخلاف فيه ، لكن بشرط شرب الماء كله . ولو فى

دفعات . وتكون رضعة واحدة . ذكره فى خلافه .

وأطلقهما في القواعد الفقهية في القاعدة الثانية والعشرين .

الثاني : قول المصنف - بعد أن ذكر اللبن المشوب ، ولبن الميتة - وقال أبو بكر « لا يثبت التحريم بهما » . ظاهر : أنه قول أبي بكر عبد العزيز غلام الخلال ، وأنه اختار عدم ثبوت التحريم بهما .

والحال أن الأنحاب إنما حكوا عدم تحريم لبن الميتة عن أبي بكر الخلال . وعدم تحريم اللبن المشوب عن أبي بكر عبد العزيز . فظاهره التعارض . فيمكن أن يقال : قد اطلع المصنف على نقل لأبي بكر عبد العزيز في المسألتين .

ويحتمل أن يكون قد حصل وهم في ذلك . ولم أر من نبه على ذلك .
الثالث : بنى القاضى - في تعليقه - وصاحب المحرر ، والفروع ، والزركشى ، وغيرهم : الخلاف في التحريم في اللبن المشوب على القول بالتحريم بالسعوط والوجور .

قال الزركشى : ومن ثم قال أبو بكر : قياس قول الإمام أحمد رحمه الله هنا أنه لا يحرم . لأنه وجور .

فائدة : يحرم الجبن . على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا يحرم .

قوله ﴿ وَالْحَقْنَةُ لَا تَنْشُرُ الْحَرَمَةَ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . لأن العلة لإنشاء العظم ، وإنبات اللحم ، لحصوله في الجوف ، بخلاف الحقنة بالخر .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والكافي ، والهادي ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرعائتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال ابن حامد : تَنْشُرُهَا . وحكاها رواية ، واختاره ابن أبي موسى .

فأمره : لا أثر للواصل إلى الجوف الذي لا يغذى . كالذكر والمثانة .

قوله ﴿ وَإِذَا تَرَوَجَّ كَبِيرَةٌ ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَثَلَاثَ صَفَائِرَ ، فَأَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةُ إِحْدَاهُنَّ فِي الْحَوْلَيْنِ : حَرُمَتِ الْكَبِيرَةُ عَلَى التَّائِيدِ ﴾ .

لأنها صارت من أمهات النساء . وثبت نكاح الصغرى . لأنها ربيبة . ولم يدخل بأمها .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرقى ، وابن عقيل .

قال في القواعد الفقهية : هذه الرواية أصح .

قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين .

ونصره المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وحزم به في العمدة ، والوجيز ، والنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المحزر ، والنظم ، والرعائتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

﴿ وَعَنْهُ : يَنْفَسُخُ نِكَاحُهَا ﴾ .

يعنى الصغرى . لأنها صاراً أُمّاً وَبَنَاتاً . واجتمعا في نكاحه ، والجمع بينهما

محرم . فانفسخ نكاحهما ، كما لو كانا أختين . وكما لو عقد عليهما بعد الرضاع عقداً واحداً .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والكافي ، والبلغة .

قوله ﴿وَإِنْ أَرْضَعْتَ اثْنَتَيْنِ مُتَفَرِّدَتَيْنِ : انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى ﴾ .

وهو المذهب ، كإرضاعهما معاً .

﴿وعلى الثانية : ينفسخ نكاح الأولى ، ويثبت نكاح الثانية ﴾ .

قوله ﴿وَإِنْ أَرْضَعْتَ الثَّلَاثَ مُتَفَرِّقَاتٍ : انْفَسَخَ نِكَاحُ الْأَوَّلَتَيْنِ ، وَثَبَّتَ نِكَاحُ الثَّالِثَةِ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى . وَعَلَى الثَّانِيَةِ : يَنْفَسَخُ نِكَاحُ الْجَمِيعِ ﴾ .

فأمره : لو أرضعت الثلاثة أجنبية في حالة واحدة ، بأن حلبته في ثلاث أوانٍ وأجرتهن في حالة واحدة - ولا يتصور في غير ذلك - انفسخ نكاحهن .
وإن أرضعتهم واحدة بعد واحدة : انفسخ نكاح الأولتين ، ولم ينفسخ نكاح الثالثة .

تنبيه : مراده بقوله ﴿وَإِنْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا : سَقَطَ مَهْرُهَا ﴾ إذا كان الإفساد قبل الدخول . وهو واضح .

ومراده بقوله بعد ذلك ﴿وَلَوْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا : لَمْ يَسْقُطْ مَهْرُهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ ﴾ .

إذا كان الإفساد بعد الدخول . بدليل ما قبل ذلك وما بعده من كلام المصنف . وهو واضح .

فأمرناه

إمراءهما : قوله ﴿وَكُلُّ مَنْ أَفْسَدَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ بِرِضَاعٍ قَبْلَ الدُّخُولِ فَإِنَّ الزَّوْجَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ مَهْرِهَا الَّذِي يَلْزَمُ لَهَا ﴾ بلا نزاع .
قال في القاعدة الرابعة والخمسين بعد المائة : وله ثلاثة مآخذ .

أمرها : أن خروج البضع من الزوج متقوم ، فيتقوم بنصف المسمى .
وقيل : بنصف مهر المثل .

والثاني : ليس بمتقوم ، لكن المفسد قرر على الزوج هذا النصف .

والثالث : أن المهر كله يسقط بالفرقة ، ويجب لها نصفه وجوباً مبتدأ بالفرقة
التي استقل بها الأجنبي . ذكره القاضى فى خلافه . وفيه بعد . انتهى .
الثانية : قال فى أول القاعدة المذكورة : خروج البضع من الزوج : هل هو
متقوم ، أم لا ؟ بمعنى أنه : هل يلزم المخرج له قهراً ضمانه للزوج بالمهر ؟ فيه قولان
فى المذهب .

ويذكران روايتان عن الإمام أحمد رحمه الله .
وأكثر الأصحاب - كالقاضى ، ومن بعده - يقولون : ليس بمتقوم . وخصوصاً
هذا الخلاف بين عدا الزوجة . فقالوا : لا يضمن الزوج شيئاً بغير خلاف .
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنه متقوم عليها أيضاً . وحكاها قولاً
فى المذهب .

ويتخرج على هذه المسألة جميع المسائل التى يحصل بها الفسخ .
قوله ﴿ وَإِنْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا : سَقَطَ مَهْرُهَا ﴾ بلا نزاع ،
﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ : وَجِبَ لَهَا مَهْرُهَا ﴾ . يعنى : إذا أفسده غيرها
﴿ وَلَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى أَحَدٍ ﴾ .

هذا اختيار المصنف ، والمجد فى محرره ، وصاحب الحاوى .
وجزم به فى الوجيز ، والمنور . وقدمه ابن منبج فى شرحه .
قال فى القواعد : واختاره طائفة من المتأخرين .
وذكر القاضى : أنه يرجع به أيضاً . ورواه عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو المذهب . نص عليه الإمام أحمد رحمه الله في رواية ابن القاسم .
وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .
واعتبر ابن أبي موسى للرجوع العمدة ، والعلم بحكمه .
وقاس في الواضح النائمة على المكروهة .

قوله ﴿ وَلَوْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا : لَمْ يَسْقُطْ مَهْرُهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .
قال المصنف : لا نعلم فيه خلافا بينهم في ذلك .
قلت : لو خرج السقوط من المنصوص في التي قبلها : لكان متجهاً .
وحكى في الفروع عن القاضي : أنها إذا أفسدت نكاح نفسها يلزم الزوج نصف المسمى . وهو قول في الرعاية .

ثم رأيت في القواعد حكى أنه اختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله .
قوله ﴿ وَإِنْ أَرْضَعَتْ امْرَأَتُهُ الْكُبْرَى الصَّغْرَى فَأَنْقَسَخَ نِكَاحُهَا فَعَلَيْهِ نَصْفُ مَهْرِ الصَّغْرَى . يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْكُبْرَى ﴾ بلا نزاع .
قوله ﴿ وَلَا مَهْرٌ لِلْكُبْرَى إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ﴾ بلا نزاع ﴿ وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا : فَعَلَيْهِ صَدَاقُهَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .
ويأتى هنا ما خرجناه في التي قبلها .
ويأتى في قول القاضي - الذي ذكر قبل - من وجوب نصف المسمى فقط هنا .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتِ الصَّغْرَى هِيَ الَّتِي دَبَّتْ إِلَى الْكُبْرَى وَهِيَ نَائِمَةٌ

فَارْتَضَعَتْ مِنْهَا : فَلَا مَهْرَ لَهَا . وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنِصْفِ مَهْرِ الْكُبْرَى
إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلَ بِهَا ، وَبِجَمِيعِهِ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا ، عَلَى قَوْلِ
الْقَاضِي .

وهو المذهب المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله في رواية ابن القاسم ، كما
تقدم .

وعلى ما اختاره المصنف ، والمجد وغيرهما : لا يرجع بعد الدخول بشيء .
وتقدم أيضاً قول ابن أبي موسى ، واشتراطه للرجوع العمد والعلم بحكمه .
وتقدم أن صاحب الواضح قلن النائمة على المكروه . فإن الحكم في هذا
كله واحد .

فأمره : حيث أفسد نكاح المرأة ، فلها الأخذ بمن أفسده . على الصحيح
من المذهب . نص عليه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : متى خرجت منه بغير اختياره بإفسادها
أولاً ، أو يمينه « لا تفعل شيئاً » ففعلته : فله مهره .
وذكره رواية كالمفقود . لأنها استحققت المهر بسبب هو تمكينها من وطئها
وضمته بسبب هو إفسادها .

واحتج بالمختلعة التي تسببت إلى الفرقة .
قوله ﴿ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ أُمَّهَاتٍ أَوْلَادٍ ، لَهُنَّ لَبَنٌ مِنْهُ .
فَارَضَعْنَ امْرَأَةً لَهُ أُخْرَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَةً : حَرُمَتْ عَلَيْهِ فِي
أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَلَمْ تَحْرُمْ أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ ﴾ وهو المذهب .
قال الناظم : هذا الأقوى .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي .

وقدمه في المحرر ، والحاوي ، والفروع . وصححه في الخلاصة . واختاره ابن حامد .

والوجه الثاني : لا تحرم عليه .

قال في الهداية : هو قول غير ابن حامد .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والمذهب .

وأما أمهات الأولاد : فلا يحرمن إلا إذا قلنا : تثبت الحرمة برضعة .

قوله ﴿ وَلَوْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، لَهُنَّ لَبَنٌ مِنْهُ . فَأَرْضَعْنَ امْرَأَةً لَهُ صُغْرَى ، كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَتَيْنِ : لَمْ تَحْرُمِ الْمُرْضَعَاتُ ، وَهَلْ تَحْرُمُ الصُّغْرَى ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . أَصَحُّهُمَا : تَحْرُمُ ﴾ وتثبت الأبوة .

وهو المذهب . صححه في المغنى ، والشارح ، والناظم .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع .

والوجه الثاني : لا تحرم عليه . فلا تثبت الأبوة ، كما لا تثبت الأمومة .

تنبيه : قوله ﴿ وَعَلَيْهِ نِصْفُ مَهْرِهَا . يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِنَّ عَلَى قَدَرِ رَضَاعِهِنَّ : يَقْسَمُ بَيْنَهُنَّ أَخْمَاسًا ﴾ .

فيلزم الأولى : خمس المهر . لأنه وجد منها رضعتان . والثانية : كذلك . وعلى الثالثة : نصف الخمس . لأن التحريم كمل بالرضعة الخامسة .

فوائد

الأولى : لو أَرْضَعَتْ أمهات أولاده الخمس طفلاً ، كل واحدة رضعة : لم

يصرن أمهات له . وصار المولى أباً له . على الصحيح من المذهب . لأن الجميع لبنه .
وهن كالأوعية .

وقيل : لا تثبت الأبوة أيضاً .

الثانية : لو كان له خمس بنات فأرضعن طفلاً ، كل واحدة رضة : لم يصرن أمهات له . وهل يصير الرجل جدًّا له . وأولاده أخواله وخالاته ؟ على وجهين . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والرعاية الكبرى .
أمرهما : لا يصير كذلك . لأن ذلك فرع الأمومة ، لأن اللبن ليس له .
والتحريم هنا بين المرضعة وابنها ، بخلاف الأولى . لأن التحريم فيها بين المرتضع وصاحب اللبن .

قال المصنف في المغنى ، والشارح : وهذا الوجه يترجح في هذه المسألة . لأن الفرعية متحققة . بخلاف التي قبلها .
وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى .

والوجه الثانى : يصير جدًّا له ، وأولاده أخواله وخالاته ، لوجود الرضاع منهن . كبنت واحدة .

فعلى هذا الوجه - وهو أنه يصير أخوهن خلا - لا تثبت الخثولة في حق واحدة منهن . لأنه لم يرتضع من ابن أخواتها خمس رضعات . ولكن يحتمل التحريم ، لأنه قد اجتمع من اللبن المحرم خمس رضعات . قاله المصنف ، والشارح . ولو كمل للطفلة خمس رضعات من أم رجل وأخته وابنته وزوجته وزوجة ابنه من كل واحدة رضة : خرج على الوجهين . قاله المصنف ، والشارح .

وقال في الفروع : لم يحرم على الرجل في الأصح ، لما سبق .
وهو ظاهر مارجحه الشارح والمصنف . وجزم به في الرعاية الصغرى . فقال :
لم تحرم إن لم تحرم الرضة .

وقيل : تحرم . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .
الثالثة : لو أرضع زوجته الصغيرة خمس بنات زوجته رضة : فلا أمومة .
وتصير أمهن جدة .

قدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لاتصير جدة . ورجحه في المغنى . وأطلقهما في الفروع .

ولو كان لامرأة لبن من زوج فأرضعت به طفلا ثلاث رضعات . وانقطع لبنها فتزوجت آخر . فصار لها منه لبن ، فأرضعت منه الطفل رضعتين أخريين : صارت أماله ، بلا خلاف عند القائلين بأن الخمس محرمات . ولم يصح واحد من الزوجين أباه . لأنه لم يكمل عدد الرضاعات من لبنه . ويحرم على الرجلين ، لكونه ربييهما . لا لكونه ولدهما .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لِرَجُلٍ ثَلَاثُ بَنَاتٍ امْرَأَةٍ لِهُنَّ لَبَنٌ . فَأَرْضَعْنَ ثَلَاثَ نِسْوَةٍ لَّهُ صِغَارًا : حُرِّمَتِ الْكُبْرَى ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا : حَرَّمَ الصَّغَارُ أَيْضًا ﴾ لا أعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَهَلْ يَنْفَسَخُ نِكَاحُ مَنْ كَمَلَ رِضَاعُهَا أَوْ لَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

بناء على الروايتين اللتين فيما إذا أرضعت زوجته الكبرى زوجته الصغرى . فإن الكبرى تحرم . وهل ينفسخ نكاح الصغرى ؟ على روايتين تقدمنا . وتقدم أن المذهب : لا ينفسخ نكاح الصغرى .

وقال في الرعايتين : وإن لم يدخل بها بطل نكاحهن . على الأصح . وقيل : نكاح من كمل رضاعها .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْضَعْنَ وَاحِدَةً ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَتَيْنِ . فَهَلْ تَحْرُمُ الْكُبْرَى بِذَلِكَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الفروع ، وشرح ابن منجا .

أمرهما : لا تحرم . وهو الصحيح .

قال المصنف في المغنى : والصحيح أن الكبيرة لا تحرم بهذا .

قال الشارح : وهذا أولى .

والرجم الثانى : تحرم .

قال الناظم : وهو الأقوى .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى .

قوله ﴿ وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، وَلَهَا مِنْهُ لَبَنٌ ، فَزَوَّجَتْ بِصَبِيٍّ ،
فَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ : انْقَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ . وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ
أَبَدًا . لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ حَلَائِلِ أَبْنَائِهِ . وَلَوْ تَزَوَّجَتْ الصَّبِيَّ أَوَّلًا ثُمَّ
فَسَخَّتْ نِكَاحَهُ لِعَيْبٍ ﴾ .

وكذا لو طلق وليه ، وقلنا : يصح - ثم تزوجت كبيراً فصار لها منه لبن
فأرضعت به الصبي : حرمت عليهما على الأبد . بلا نزاع أعلمه .

أما الكبير : فلأنها حليلة ابنه من الرضاع .

وأما الصغير : فلأنها أمه من الرضاع . ولأنها زوجة أبيه أيضاً .

قال في المستوعب : وهى مسألة عجبية . لأنه تحريم طراً لرضاع أجنبي .

قال : وكذلك لو زوج أمته بعبده له يرضع . ثم أعتقها . فاختارت فراقه ، ثم
تزوجت بمن أولدها ، فأرضعت بلبن هذا الولد زوجها المعتوق : حرمت عليهما جميعاً
لما ذكرنا .

قلت : فيعابى بها .

تنبيه : حكى في الرعاية الصغرى مسألة المصنف ، ثم قال : وكذا إن زوج أم

ولده - بعد استبرائها - بحر رضيع ، فأرضعته ما حرماها .

وحكاها في الكبرى قولاً .

والذى يظهر : أن ذلك خطأ . لأن تزويج الأمة للحر لا يصح إلا بشرطين ، كما تقدم فى « باب الحرمات فى النكاح » وليس موجودين فى هذا الطفل . والله أعلم .

قوله ﴿ وَإِذَا شَكَتْ فِي الرِّضَاعِ ، أَوْ عَدَدِهِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ﴾ بلا نزاع . وقوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ بِهِ امْرَأَةٌ مَرْضِيَّةٌ : ثَبَتَ بِشَهَادَتِهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من مفردات المذهب . ﴿ وَعَنْهُ : أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَرْضِيَّةً اسْتُخْلِفَتْ . فَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً : لَمْ يُحْلَ الْحَوْلُ حَتَّى يَبْيُضَّ نَذْيَاهَا .

وَذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﴾ .
وعنه : لا يقبل إلا بشهادة امرأتين .

قوله ﴿ وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً ، ثُمَّ قَالَ - قَبْلَ الدُّخُولِ - هِيَ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعِ : انْقَسَخَ النِّكَاحُ . فَإِنْ صَدَّقَتْهُ : فَلَا مَهْرَ . وَإِنْ كَذَّبَتْهُ : فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ ﴾ بلا نزاع أعلمه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ الدُّخُولِ : انْقَسَخَ النِّكَاحُ ، وَلَهَا الْمَهْرُ بِكُلِّ حَالٍ ﴾ .

يعنى : إذا تزوج امرأة . وقال - بعد الدخول - « هى أختى من الرضاع » فإن النكاح ينفسخ . والصحيح من المذهب : أن لها المهر ، سواء صدقته أو كذبتة . وهو معنى قول المصنف « ولها المهر بكل حال » .

وجزم به فى الحرر ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع وقيل : يسقط بتصديقها له .

قال فى الفروع : ولعل مراده : يسقط المسمى . فيجب مهر المثل .

لكن قال في الروضة : لا مهر لها عليه .

تنبيه : محل هذا في الحكم .

أما فيما بينه وبين الله : فينبى ذلك على علمه وتصديقه . فإن علم أن الأمر كما قال ، فهي محرمة عليه . وإن علم كذب نفسه . فالنكاح بحاله . وإن شك في ذلك لم يزل عن اليقين بالشك . هذا المذهب .

وقيل : في حملها له - إذا علم كذب نفسه - روايتان .

قاله المصنف والشارح ، وقالوا : والصحيح ما قلناه أولاً .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي قَالَتْ : هُوَ أَخِي مِنَ الرَّضَاعِ ، وَأَكْذَبَهَا : فَهِيَ زَوْجَتُهُ فِي الْحُكْمِ ﴾ بلا نزاع .

لكن إن كان قولها قبل الدخول : فلا مهر لها .

وإن كان بعد الدخول : فإن أقرت بأنها كانت عالة بأنها أخته ، وبتحریمها عليه ، وطاوعته في الوطاء : فلا مهر لها أيضاً .

وإن أنكرت شيئاً من ذلك : فلها المهر . لأنه وطاء بشبهة . وهي زوجته في ظاهر الحكم . وفيما بينه وبين الله .

فإن علمت صحة ما أقرت به : لم يحل لها مساكنته ، ولا تمكينه من وطئها . وعليها أن تفر منه وتفتدى نفسها . كما قلنا في التي علمت أن زوجها طلقها ثلاثاً ، وأنكر .

وينبغي أن يكون الواجب لها من المهر بعد الدخول : أقل الأمرين ، من المسمى أو مهر المثل .

قوله ﴿ وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ : هِيَ ابْنَتِي مِنَ الرَّضَاعِ ، وَهِيَ فِي سِنِّهِ أَوْ أَكْبَرُ مِنْهُ : لَمْ تَحْرُمْ ، لَتَحَقَّقْنَا كَذِبَهُ ﴾ بلا نزاع .

وإن احتمل أن تكون منه : فكما لو قال « هي أختي من الرضاغة » على ما تقدم .

فأمره : لو ادعى الأخوة أو البنوة ، وكذبه : لم تقبل شهادة أمه ولا ابنته .
وتقبل شهادة أمها وابنتها . على الصحيح من المذهب .
وعنه : لا تقبل .

وإن ادعت ذلك المرأة وكذبها ، فشهدت به أمها أو ابنتها : لم تقبل . وإن
شهدت أمه أو ابنته : قبل . على الصحيح من المذهب .
وعنه : لا تقبل .

وفي الترغيب : لو شهد بها أبوها لم يقبل ، بل أبوه . يعنى بلا دعوى .
فأمره أخرى : لو ادعت أمة أخوة سيد بعد وطء : لم تقبل . وإلا احتمل
وجهين . قاله في الفروع .

قال ابن نصر الله في حواشيه : أظهرهما القبول في تحريم الوطء . وعدمه في
ثبوت العتق .

وتشبه المسألة السابقة في الاستبراء إذا ادعت أمة موروثه تحريمها على وارث .
قوله ﴿ وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَهَا لَبَنُّ مِنْ زَوْجِ قَبْلِهِ ، فَحَمَلَتْ ، وَلَمْ يَزِدْ
لَبْنُهَا فَهُوَ لِلأَوَّلِ . وَإِنْ زَادَ لَبْنُهَا ، فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلاً : صَارَ ابْنًا لَهُمَا ﴾
بلا نزاع .

وعليه الأصحاب . لكن إن كانت الزيادة في غير أوانها : فهو للأول .
بلا نزاع . وكذا لو لم تحمل ، وزاد بالوطء .

قوله ﴿ وَإِنْ انْقَطَعَ لَبْنُ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ ثَابَ بِحَمْلِهَا مِنَ الثَّانِي :
فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ ﴾ .

يعنى : أنه يصير ابنًا لها . وهو المذهب .
قدمه في الخلاصة ، والرايعتين ، والفروع .
وجزم به أبو الخطاب في ردوس المسائل ، ونصره .

وعند أبي الخطاب في الهداية : هو ابن للثاني وحده ، وهو احتمال للقاضي .
قلت : وهو الصواب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .
وقدمه في النظم ، وتجر يد العناية ، وإدراك الغاية .
وأطلقهما في المغنى ، والكافي ، والمحزر ، والشرح ، والمذهب ، والحاوى ،
والمستوعب .

وتقدم استحباب إعطاء الظئر عند الفطام عبداً أو أمة ، إذا كان المسترضع
موسراً في « باب الإجارة » في كلام المصنف .
فأمرنا به

إمراهما : متى ولدت . فاللبن للثاني وحده ، إلا إذا لم يزد لبنها ولم ينقص من
الأول ، حتى ولدت . فإنه يكون لهما . على الصحيح من المذهب .
قدمه في المحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم . ونص
عليه .

وذكر المصنف : أنه للثاني ، كما لو زاد .
جزم به في المغنى ، والكافي ، والشرح . وحكاه ابن المنذر إجماعاً .
الثانية : كره الإمام أحمد رحمه الله أن يسترضع الرجل لولده فاجرة أو مشركة .
وكذا حمقاء ، أو سيئة الخلق .

وفي المجرد : وبهيمة . وفي الترغيب : وعمياء .
قال في المستوعب : وحكى القاضي في المجرد : أن من ارتضع من أمة حمقاء
خرج الولد أحمق . ومن ارتضع من سيئة الخلق : تعدى إليه . ومن ارتضع من
بهيمة : كان به بلادة البهيمة . انتهى .

قال ابن نصر الله في حواشيه : وينبغي أن يكره من جذماء ، أو برصاء . انتهى .
قلت : الصواب المنع من ذلك .

كتاب النفقات

قوله ﴿يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ نَفَقَةُ امْرَأَتِهِ مَالًا غَنَى لَهَا عَنْهُ، وَكُسُوتُهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَمَسْكَنُهَا بِمَا يَصْلَحُ لِمِثْلِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُقَدَّرًا. لَكِنَّهُ مُعْتَبَرٌ بِحَالِ الزَّوْجَيْنِ﴾ .

وقوله ﴿فَإِنْ تَنَازَعَا فِيهَا: رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ . فَيَفْرِضُ لِلْمُوسِرَةِ تَحْتَ الْمُوسِرِ قَدْرَ كِفَايَتِهَا مِنْ أَرْفَعِ خُبْرِ الْبَلَدِ وَأَدَمِهِ الَّذِي جَرَتْ عَادَةُ مِثْلِهَا بِأَكْلِهِ، وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الدَّهْنِ﴾ .

فظاهره : أنه يفرض لها طعاما بما جرت عادة الموسرين بذلك الموضع . وهو الصواب . وبه قطع ابن عبدوس في تذكرته .

قال في الفروع : وهو ظاهر كلامهم .

وذكره في الرعاية قولا ، وقال : هو أظهر .

قال في تجريد العناية : وهو الأظهر . وجزم به في البلغة .

وقيل : في كل جمعة مرتين .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادي ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، وتجريد العناية .

وقال في الفروع : ويتوجه العادة ، لكن يخالف في إدامانه . قال : ولعل

هذا مرادهم .

تنبيه : وأدمه الذي جرت عادة أمثالها بأكله .

قال في البلغة ، والفروع ، وغيرهما : ولو تبرمت بأدم نقلها إلى آدم غيره .

قوله ﴿وَمَا يَكْتَسِي مِثْلَهَا مِنْ جَيِّدِ الْكِتَانِ ، وَالْقَطْنِ ، وَالْخَزِّ﴾

وهو الذى ينسج من الصوف - أو الوبر - مع الحرير .
 ﴿ والإبر يسمن ﴾ على ما تقدم « فى باب ستر العورة » .
 ﴿ وأقله : قميص ، وسراويل ، ووقاية ، ومقنعة ، ومداس وجبة فى الشتاء . والنوم : الفراش ، واللحاف ، والمخدّة ﴾ .

بلا نزاع . زاد فى التبصرة : والإزار . نقله عنه فى الفروع .
 قلت : وهو عجيب منه . اكنه خصه بصاحب التبصرة . فقد قطع بذلك فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والبلغة ، والرايعتين ، والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم .

ومرادهم بالإزار : الإزار للنوم .
 ولهذا قال فى الرعاية ، وغيره - بعد ذلك - : ولا يجب لها إزار للخروج .
 قوله ﴿ وَلِلْفَقِيرَةِ تَحْتَ الْفَقِيرِ : قَدَرُ كِفَايَتِهَا مِنْ أَذْنَى خُبْرِ الْبَلَدِ ، وَأَدَمِهِ ، وَدُهْنِهِ ﴾ بلا نزاع .

قال جماعة من الأصحاب : لا يقطعها اللحم فوق أربعين يوماً .
 قيل للإمام أحمد رحمه الله : كم يأكل الرجل اللحم ؟ قال : فى أربعين يوماً .
 وقيل : كل شهر مرة .
 وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه فى الرايعتين .

وقيل : يرجع فى ذلك إلى العادة .
 قال فى الفروع : وهو ظاهر كلام الأكثر .
 قلت : وهو الصواب .

قال فى البلغة : ويفرض للفقيرة تحت الفقير : أدون خبز البلد . ومن الأدم : ما يفاسه . وكذلك اللحم . انتهى .
 وأطلقهن فى تجريد العناية .

وقال الإمام أحمد رحمه الله - في رواية الميموني - : عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال « إياكم واللحم . فإن له ضراوة كضراوة الخمر » .

قال إبراهيم الحربي : يعنى إذا أكل منه .

قوله ﴿ وَلِلْمُتَوَسِّطَةِ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ ، أَوْ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا ، وَالْآخَرُ مُعْسِرًا : مَا بَيْنَ ذَلِكَ . كُلٌّ عَلَى حَسَبِ عَادَتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والبلغة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وكون نفقة الزوجات معتبرة بحال الزوجين من مفردات المذهب .
وظاهر كلام الخرقى : أن الواجب عليه أقل الكفاية . وأن الاعتبار بحال الزوج .

وصرح به أبو بكر فى التنبيه .

وأوماً إليه فى رواية أحمد بن سعيد .

وأوماً فى رواية صالح : أن الاعتبار بحالها .

وقال فى المغنى ، والشرح ، والترغيب : لا يلزمه خف ولا ملحقة .

وقال فى الترغيب ، والبلغة عن القاضى : لموسرة مع فقير أقل كفاية .
والبقية فى ذمته . وهو قول فى الرعاية ، وغيرها .

فوائد

الأولى : لا بد من ماعون الدار . ويكتفى بخزف وخشب . والعدل ما يليق بهما
قال الناظم :

ومن خير ماعون لحاجة مثلها لشرب وتطهير وأكل فعدد

الثانية : من نصفه حر إن كان معسراً : فهو معها كالمعسرين . وإن كان موسراً : فكالمتوسطين . ذكره في الرعاية .

وقال : قلت : والموسر من يقدر على النفقة بماله أو كسبه . والمعسر : من لا يقدر عليها . لا بماله ولا بكسبه .

وقيل : بل من لا شيء له ، ولا يقدر عليه .

والمتوسط : من يقدر على بعض النفقة بماله أو كسبه .

وقال : قلت : ومسكين الزكاة معسر . ومن فوقه إن كُلف أكثر من نفقة مسكين ، حتى صار مسكيناً : فهو متوسط . وإلا فهو معسر . انتهى .

الثالثة : النفقة مقدرة بالكفاية . وتختلف باختلاف من تجب عليه النفقة في مقدارها ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الحرر ، والوجيز ، والحاوي ، والرعاية الصغرى ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضي : الواجب بمقدار لا يختلف في الكثرة والقلة . فيجب

لكل يوم رطلان من الخبز - يعنى : بالعراق - في حق الموسر والمعسر والمتوسط .

اعتباراً بالكفارات . وإنما تختلفان في صفة جودته . انتهى .

ورده المصنف وغيره .

ويجب الدهن بحسب البلد .

قوله ﴿ وَعَلَيْهِ مَا يَسُودُ بِنِظَافَةِ الْمَرْأَةِ مِنَ الدَّهْنِ ، وَالسِّدْرِ ، وَثَمَنِ الْمَاءِ ﴾ .

وكذا المشط ، وأجرة القميّة ونحوه . وهذا المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،

والبلغة ، والمحرم ، والوجيز ، والرعاية للصغرى ، والحاوى ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع هنا .

قال فى المغنى ، والشرح - فى باب عشرة النساء - : وإن احتاجت إلى شراء الماء فقيمته عليه .

قال فى الرعاية ، والحاوى - فى باب الغسل - : وثمن ماء الغسل من الحيض والنفاس والجنابة على الزوج .

وقيل : على المرأة .

وفى الواضح وجه : لا يلزمه ذلك .

قال فى عيون المسائل : لأن ما كان من تنظيف على مكتر - كرش وكنس ، وتنقية الآبار - وما كان من حفظ البنية - كبناء حائط ، وتغيير الجذع - على مُكتر . فالزوج كمكر ، والزوجة كمكتر . وإنما يختلفان فيما يحفظ البنية دائماً من الطعام . فإنه يلزم الزوج . انتهى .

وقال فى الفروع - فى آخر باب الغسل - وهل ثمن الماء على الزوج ، أو عليها ؟ أو ماء الجنابة فقط عليه ، أو عكسه ؟ فيه أوجه . وماء الوضوء كالجنابة . قاله أبو المعالى .

قال فى الفروع : ويتوجه شراء ذلك لرقيقه ، ولا يتيم فى الأصح .

قوله ﴿ فَأَمَّا الطَّيِّبُ ، وَالْحِنَاءُ ، وَالْخِضَابُ ، وَنَحْوُهُ : فَلَا يَلْزَمُهُ ﴾ .

أما الحناء والخضاب ونحوهما : فلا يلزمه . بلا خلاف أعلمه .

وأما الطيب : فالصحيح من المذهب - وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به

أكثرهم - أنه لا يلزمه أيضاً .

وفى الواضح : وجه يلزمه .

نفيه : قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مِنْهَا التَّزَيُّنَ ﴾ .

يعنى : فيلزمه .

ومفهومه : أنه لو أراد قطع رائحة كريهة منها : لم يلزمه . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام الأكثر . وهو المذهب . قدمه فى الفروع .

وقال فى المغنى ، والترغيب : يلزمه .

فأمره : يلزمها ترك حناء وزينة نهاها عنه الزوج . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى .

قوله ﴿ وَإِنْ احتَاجَتْ إِلَى مَنْ يَخْدُمُهَا ، لِيَكُونَ مِثْلَهَا لَا يَخْدُمُ نَفْسَهَا ، أَوْ لِمَرْضَاهَا : لَزِمَهُ ذَلِكَ ﴾ .

إذا احتاجت إلى من يخدمها لكون مثلها لا تخدم نفسها لزمه ذلك . بلا خلاف أعلمه .

قلت : وينبغى أن يحمل ذلك على ما إذا كان قادراً على ذلك . إذ لا يزال الضرر بالضرر .

وإن كان لمرضاها : لزمه ذلك أيضاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والإخلاصة ، والكافى ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الرعايتين ، والفروع .

وقال فى الترغيب : لا يلزمه .

وقال فى الرعايتين : وقيل : لا يلزمه إخدام مريضة ولا أمة .

وقيل : غير حميله . انتهى .

فأمره : لا يلزمه أجره من يوضىء مريضه ، بخلاف رقيقه . ذكره أبو المعالى .

واقصر عليه فى الفروع .

تفسيه : ظاهر كلام المصنف : أنه يجوز أن يكون الخادم كتابية . وهو صحيح وهو المذهب . وهو ظاهر كلام أكثرهم .

وصححه في المعنى ، والشرح .

قال في الفروع : ويجوز كتابية في الأصح إن جاز نظرهما .

وقيل : يشترط في الخادم الإسلام .

وأطلقهما في الكافي ، والرعاية الكبرى .

فعلى المذهب : هل يلزمها قبولها ؟ على وجهين ، كالوجهين فيما إذا قال « أنا أخدمك » وأطلقهما في الفروع .

والصواب : لزوم . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

قوله ﴿ وَتَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْفَقِيرَيْنِ ﴾ .

وكذا كسوته .

قال الأصحاب : مع خف وملحفة للخروج .

قوله ﴿ إِلَّا فِي النَّظَافَةِ ﴾ .

لا يلزم الزوج للخادم ما يعود بنظافتها . على الصحيح من المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ،

والوجيز ، وغيرهم .

قال في الفروع : والأشهر سوى النظافة .

وقيل : يلزمه أيضاً .

فأئدة : إن كان الخادم له أولها : فنفقته عليه .

قال في الرعاية : وكذا نفقة المؤجر والمعار في وجه .

قال في الفروع : كذا قال . وهو ظاهر كلامهم . ولم أجده صريحاً . وليس

بمراد في المؤجر . فإن نفقته على ماله .

وأما في المعار : فيحتمل . وسبقت المسألة في آخر الإجارة .
وقوله ﴿ في وجه ﴾ يدل أن الأشهر خلافه . ولهذا جزم به في المعار في بابه .
انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفَقَةِ خَادِمٍ وَاحِدٍ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ،
والشرح ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

واختار في الرعاية : لا يكفي خادم مع الحاجة إلى أكثر منه . انتهى .
وقيل : يلزمه أكثر من خادم بقدر حالها .

فأمره : إن كان الخادم ملكها كان تعيينه إليهما . وإن كان ملكه ،
أو استأجره ، أو استعاره : فتعيينه إليه . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ «أَنَا أَخْدُمُكَ» فَهَلْ يَلْزَمُهَا قَبُولُ ذَلِكَ ؟ عَلَى
وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي
والمحزر ، والفروع ، والحاوي الصغير .

أمرهما : لا يلزمها قبول ذلك . وهو المذهب .

جزم به في المنور . وصححه في النظم .

وقدمه في الخلاصة ، والمغنى ، والشرح .

والوجه الثاني : يلزمها . صححه في التصحيح .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الرعايتين ، وتجر يد العناية .

واختار في الرعاية : له ذلك ، فيما يتولاه مثله لمن يكفها خادم واحد .
قوله ﴿ وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ ، وَكِسْوَتُهَا ، وَمَسْكِنُهَا .
كَالزَّوْجَةِ سِوَاءٍ ﴾ بلا نزاع .
وقوله ﴿ وَأَمَّا الْبَائِنُ بِفَسْخٍ ، أَوْ ظَلَاقٍ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا : فَلَهَا
النَّفَقَةُ ، وَالسُّكْنَى ﴾ .

وكذا الكسوة . هذا المذهب بلا نزاع في الجملة . وتستحق النفقة كل يوم
تأخذها . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
قال في المذهب : هذا ظاهر المذهب .

وفيه وجه آخر : أنها إذا وضعت استعقت ذلك لجميع مدة الحمل .
وهو احتمال في الهداية ، فقال : ويحتمل أن لا يجب عليه تسليم النفقة حتى
تضع الحمل . لأن مذهبه أن الحمل لا يعلم . ولهذا لا يصح الاعان عليه عنده . انتهى .
قال في الفروع : يلزمه لبائن حامل نفقة وكسوة وسكنى . نص عليه .
وعند أبي الخطاب بوضعه .

قال في القواعد : وهو ضعيف ، مصادم لقوله تعالى (٦٥ : ٦) وَإِنْ كُنَّ
أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) .
وقال في الموجز ، والتبصرة رواية : لا تلزمه .
قال في الفروع : وهي سهو .

قال في القواعد الفقهية : وحكى الحلواني وابنه رواية : لا نفقة لها ، كالميتوفى
عنها .

وخصها ابنه بالمبتوتة بالثلاث . و بناها على أن النفقة للمرأة . والمبتوتة لا تستحق النفقة . وإنما تستحق النفقة إذا قلنا : هي للحمل .

قال ابن رجب : وهذا متوجه في القياس ، إلا أنه ضعيف مخالف للنص والإجماع فيما إذا ظن . ووجوب النفقة للمبتوتة الحامل يرجح القول بأن النفقة للحامل . انتهى .

وفال في الروضة : تلزمه النفقة . وفي السكني روايتان .

قوله ﴿وَالْأَفْلاَثِيَّاءُ لَهَا﴾ .

يعنى : وإن لم تكن حاملا فلا شيء لها . وهذا المذهب . جزم به في العمدة ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، ونظم المفردات ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . قال الزركشى : هذا المشهور المعروف .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لها السكني خاصة . اختارها أبو محمد الجوزى .

وأطلقتهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة .

وقال في الانتصار : لا تسقط بتراضيهما ، كالعدة .

وعنه : لها أيضاً النفقة والسكوة . ذكرها في الرعاية .

وعنه : يجب لها النفقة ، والسكني . حكاه ابن الزاغوني وغيره .

والظاهر : أنها الرواية التي في الرعاية .

وقيل : هي كالزوجة يجوز لها الخروج والتحول بإذن الزوج مطلقاً . ذكره

في القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة .

فائدة : لو نفى الحمل ولاعن ، فإن صح نفيه فلا نفقة عليه . فإن استلحقه لزمه

نفقة مامضى . وإن قلنا : لا ينفق بنفيه . أو لم ينفه - وقلنا : يلحقه نسبه - فلها السكنى والنفقة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهَا يَظُنُّهَا حَائِلًا . ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا حَامِلٌ : فَعَلَيْهِ تَفَقَّةٌ مَا مَضَى ﴾ هذا المذهب .

قال فى الفروع ، والقواعد الأصولية : رجعت عليه على الأصح .

قال فى الرعاية الكبرى : قضى على الأصح .

وجزم به فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وعنه : لا تلزمه نفقة مامضى .

قوله ﴿ وَإِنْ أَتَقَّقَ عَلَيْهَا يَظُنُّهَا حَامِلًا . ثُمَّ بَانَ حَائِلًا : فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِالتَّفَقَّةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

إمدهما : يرجع عليها . وهو المذهب .

قال فى الفروع : رجع عليها على الأصح .

قال فى القواعد الأصولية : المذهب الرجوع .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وغيرهم .

وصححه فى النظم ، وغيره .

والرواية الثانية : لا يرجع عليها .

وقال فى الوسيلة : إن بقى الحمل فى رجوعه روايتان .

فائزة : لو ادعت أنها حامل : أنفق عليها ثلاثة أشهر . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدومه في المحرر ، والنظم ، والفروع .

وعنه : ينفق ذلك إن شهد به النساء . وإلا فلا .

وقيل : لا ينفق عليها . قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير . فقالا : إن ادعت حملا ولا أمانة : لم تعط شيئا .

وقيل : بلى ثلاثة أشهر .

وعنه : لا تجب حتى تشهد النساء .

وجزم ابن عبدوس : أنها لا تعطى بلا أمانة . وتعطى معها .

فعلى الأولين : إن مضت المدة ، ولم يتبين حمل : رجع عليها . على الصحيح من المذهب .

جزم به ابن عبدوس في تذكرته ، والمنور . وقدمه في الفروع .

وعنه : لا يرجع ، كنفكاح تبين فساد له لتفريطه ، كنفقته على أجنبية .

قال في الفروع : كذا قالوا . قال : ويتوجه فيه الخلاف .

وأطلق الروايتين في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

قال في الرعاية الكبرى : وفي رجوعه بما أنفق - وقيل : بعد عدتها -

روايتان .

تم قال : قلت : إن قلنا : يجب تعجيل النفقة : رجع وإلا فلا .

وقال المصنف ، والشارح : وإن كتمت راءتها منه : فينبغي أن يرجع .

قولاً واحداً .

قلت : وهذا عين الصواب الذي لا شك فيه . ولعله مرادهم .

قوله ﴿ وَهَلْ تَجِبُ النَّفَقَةُ لِحَمَلِهَا ، أَوْ لَهَا مِنْ أَجْلِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وما وجهان في الكافي .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب . والمستوعب ،
والسكافي ، والمغني ، والهادي ، والمحزر ، والشرح ، والفروع .

إمهما : هي للحمل . وهي المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في القواعد الفقهية : أصحهما : أنها للحمل .

قال الزركشي : هي أشهرها .

واختارها الخرقى ، وأبو بكر ، والقاضى ، وأصحابه .

وقدمه ابن رزين في شرحه .

والرواية الثانية : : هي لها من أجله . صححه في التصحيح . واختاره ابن

عقيل ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرايتين ، والحاوى الصغير ، والنظم .

وأوجبهما الشيخ تقي الدين رحمه الله له ولها من أجله . وجعلها كمرضة له
بأجرة .

تنبيه : لهذا الخلاف :

فوائد كثيرة

منها : لو كان أحد الزوجين رقيقاً .

فعلى المذهب : لا تجب . لأنه إن كان هو الرقيق : فلا تجب عليه نفقة
أقاربه . وإن كانت هي الرقيقة : فالولد مملوك لسيد الأمة . فنفقته على مالها .

وعلى الثانية : تجب على العبد في كسبه ، أو تتعلق بربقته . حكاه ابن المنذر
إجماعاً .

وقال في الهداية : على سيده . وتابعه في المذهب .

ومنها : لو نشرت المرأة .

فعلى المذهب : تجب .

وعلى الثانية : لا تجب .

ومنها : لو كانت حاملا من وطء شبهة ، أو نكاح فاسد .

فعلى المذهب : تجب .

وعلى الثانية : لا تجب .

قال فى القواعد : إلا أن يسكنها فى منزل يليق بها تحصيناً لمائه فيلزمها ذلك .

ذكره فى المحرر . وتقدم ذلك .

ويجب لها النفقة حينئذ . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى .

وقال فى الترغيب ، والبلغة : إذا حملت الموطوءة بشبهة . فالنفقة على الواطئ .

إذا قلنا : تجب للحمل المبتوتة .

وهل لها على الزوج نفقة ؟ ينظر . فإن كانت مكروهة أو نائمة : فنعم ، وإن

طأعته تظنه زوجها : فلا نفقة .

فأمره : الفسخ لعيب كنكاح فاسد . قدمه فى الفروع . وقاله القاضى ،

وابن عقيل . وقاله الزركشى .

وعند القاضى : هو كصحیح . واختاره المصنف .

قال فى الفروع : وهو أظهر .

قال فى الرعاية الكبرى : وإن دخل بها ، وانفسخ نكاحها برضاع أو عيب

فلها السكنى والنفقة ، وإن كانت حاملا حتى تضع . وإلا فلا . انتهى .

ومنها : ما قاله فى القواعد الأصولية . وملخصه :

إذا وطئت الرجعية بشبهة أو نكاح فاسد ، ثم بان بها حمل يمكن أن يكون

من الزوج والواطئ .

فعلى المذهب : يلزمها النفقة ، حتى تضع ، ولا ترجع المرأة على الزوج .

وعلى الثانية : لا نفقة لها على واحد منهما مدة الحمل ، حتى ينكشف الأب

منهما . وترجع المرأة على الزوج بعد الوضع بنفقة أقصر المدتين : من مدة الحمل ، أو قدر ما بقي من العدة بعد الوطء الفاسد .

ثم إذا زال الإشكال ، أو ألحقته الثقافة بأحدهما بعينه : فاعمل بمقتضى ذلك .

فإن كان معها وفق حقها من النفقة ، وإلا رجعت على الزوج بالفضل .

ولو كان الطلاق بائناً : فالحكم كما تقدم في جميع ما ذكرنا ، إلا في مسألة

واحدة . وهي أنها لا ترجع بعد الوضع بشيء على الزوج ، سواء قلنا : النفقة للحمل ، أولها من أجله . ذكر ذلك كله في المجرد .

ومتى ثبت نسبه من أحدهما ، فقال القاضى فى موضع من المجرد : يرجع عليه الآخر بما أنفق . لأنه لم ينفق متبرعاً .

قال فى القواعد : وهو الصحيح .

وجعله فى موضع آخر من المجرد كقضاء الدين ، على ما مضى فى « باب

الضمان » .

ومنها : لو كانت حاملاً من سيدها ، فأعتقها .

فعلى المذهب : يجب .

وعلى الثانية : لا يجب إلا حيث تجب نفقة الرقيق .

ونقل الكحل فى أم الولد : تنفق من مال حملها .

ونقل جعفر : تنفق من جميع المال .

ومنها : لو غاب الزوج . فهل تثبت النفقة فى ذمته ؟ فيه طريقتان .

أمرهما : البناء .

فعلى المذهب : لا تثبت فى ذمته ، وتسقط بمضى الزمان . لأن نفقة الأقارب

لا تثبت فى الذمة .

وعلى الثانية : تثبت فى ذمته ، ولا تسقط بمضى الزمان .

قال فى القواعد : على المشهور من المذهب .
والطريق الثانى : لا تسقط بمضى الزمان على كلا الروايتين . وهى طريقة
المصنف فى المغنى .

ومنها : لو مات الزوج . وله حمل .
فعلى المذهب : تلزم النفقة الورثة .
وعلى الثانية : لا تلزمهم بحال .
ومنها : لو كان الزوج معسراً .
فعلى المذهب : لا تجب . لأن نفقة الأقارب مشروطة باليسار دون نفقة
الزوجية .

وعلى الثانية : تجب .
ومنها : لو اختلعت الزوجة بنفقتها . فهل يصح جعل النفقة عوضاً للخلع ؟
قال الشيرازى : إن قلنا النفقة لها : يصح .
وإن قلنا للحمل : لم يصح . لأنها لا تملكها .
وقال القاضى والأكثر : يصح على الروايتين .
ومنها : لو كان الحمل موسراً ، بأن يوصى له بشيء فيقبله الأب .
فإن قلنا : النفقة له — وهو المذهب — سقطت نفقته عن أبيه .
وإن قلنا : لأمه — وهى الرواية الثانية — لم تسقط . ذكره القاضى فى خلافه .
ومنها : لو دفع إليها النفقة فتلفت بغير تفريطه .
فعلى المذهب : يجب بدلها . لأن ذلك حكم نفقة الأقارب .
وعلى الثانية : لا يلزمه بدلها .
ومنها : فطرة المطلقة .

فعلى المذهب : فطرة الحمل على أبيه غير واجبة ، على الصحيح .

وعلى الثانية : يجب لها الفطرة .

ومنها : هل تجب السكنى للمطلقة الحامل ؟ .

فعلى المذهب : لا سكنى . ذكره الحلواني فى التبصرة .

وعلى الثانية : لها السكنى أيضاً .

ومنها : لو تزوج امرأة على أنها حرة ، فبانت أمة - وهو بمن يباح له نكاح

الإماء - ففسخ به الدخول ، وهى حامل منه . فقيه طريقان .

أمرهما : وجوب النفقة عليه . على كلا الروايتين .

وفى المحرر فى كتاب النفقات ما يدل عليه .

قال ابن رجب : وهو الصحيح .

والطريق الثانى : إن قلنا النفقة للحمل : وجبت على الزوج .

وإن قلنا للحامل : لم تجب . ذكره فى المحرر فى كتاب النكاح .

ومنها : البائن فى الحياة بفسخ أو طلاق ، إذا كانت حاملاً .

وقد تقدمت المسألة فى كلام المصنف فى قوله « وأما البائن بفسخ أو طلاق .

فإن كانت حاملاً فلها النفقة والسكنى ، وإلا فلا شئ لها » وأحكامها .

ومنها : المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً .

وتأتى فى كلام المصنف . وهى :

قوله « وَأَمَّا الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، فَإِنْ كَانَتْ حَائِلاً : فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ،

وَلَا سُكْنَى » .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به صاحب الشرح ، والمحرر ،

والنظم ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقدمه فى المستوعب ، والرايعتين ، والفروع ، وقال : وعنه لها السكنى .

اختاره أبو محمد الجوزى . فهى كغريم .

قال فى المستوعب : حكى شيخنا رواية : أن لها السكنى بكل حال .
وقال المصنف أيضاً ، والشارح : إن مات وهى فى مسكنه : قدمت به .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا : فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
والشرح ، والقواعد الفقهية .

إمدهما : لا نفقة لها ، ولا كسوة ، ولا سكنى . وهو المذهب . قدمه فى
المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع .
قال القاضى : هذه الرواية أصح .
والرواية الثانية : لها ذلك .

وبناهما ابن الزاغونى على أن النفقة : هل هى للحمل ، أو لها من أجله ؟ .
فإن قلنا للحمل : وجبت من التركة . كما لو كان الأب حيا .
وإن قلنا لها : لم تجب .
قال فى القواعد : وهذا لا يصح . لأن نفقة الأقارب لا تجب بعد الموت .
قال : والأظهر أن الأمر بالعكس ، وهو أنا إن قلنا النفقة للحمل : لم تجب
المعتوفى عنها لهذا المعنى .
وإن قلنا لها : وجبت . لأنها محبوسة على الميت لحقه . فتجب نفقتها فى ماله
اتمى .

وعنه : لها السكنى خاصة . اختاره أبو محمد الجوزى . فهى كفرىم . فهى
عنده كالحائل .

قال فى الرعاية : وعنه لها السكنى بكل حال . وتقدم بها على الورثة والغرماء ،
إن كان قد أفلسه الحاكم قبل موته .
وقال المصنف فى المعنى أيضاً : إن مات وهى فى مسكنه قدمت به . فهى
عنده - والحالة هذه - كالحائل . كما تقدم قريباً .

فأمرتاها

إمرأهما : لو بيعت الدار التي هي ساكنتها وهي حامل : لم يصح البيع عند المصنف . لجهل المدة الباقية إلى الوضع . وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الكبرى . وقال المجد : قياس المذهب : الصحة . وهو الصواب . وتقدمت المسألة قريباً في « باب الإجارة » .

الثانية : نقل الكحل في أم الولد الحامل : تنفق من مال حملها . ونقل جعفر : تنفق من جميع المال . وتقدم ذلك أيضاً قريباً في الفوائد . قال في الرايتين : ومن أحبل أمته ومات : فهل نفقتها من الكل ، أو من حق ولدها ؟ على روايتين . وقال في القاعدة الرابعة والثمانين : في نفقة أم الولد الحامل ثلاث روايات . إمرأها : لا نفقة لها . نقلها حنبل ، وابن بختان .

والثانية : ينفق عليها من نصيب ما في بطنها . نقلها الكحل . والثالثة : إن لم تكن ولدت من سيدها قبل ذلك : فنفتها من جميع المال إذا كانت حاملاً . وإن كانت ولدت قبل ذلك : فهي في عداد الأحرار ، ينفق عليها من نصيب ولدها . نقلها جعفر بن محمد . قال : وهي مشكلة جداً . وبين معناها . واستشكل المجد الرواية الثانية . فقال : الحمل إنما يرث بشرط خروجه حياً ويوقف نصيبه . فكيف يتصرف فيه قبل تحقق الشرط ؟ ويحاجب بأن هذا النص يشهد لثبوت ملكه بالإرث من حين موت مورثه . وإنما خروجه حياً يتبين به وجود ذلك .

فإذا حكمنا له بالملك ظاهراً جاز التصرف فيه بالنفقة الواجبة عليه وعلى من
تلزمه نفقته ، لا سيما والنفقة على أمة يعود نفعها إليه ، كما يتصرف في مال المفقود .
قوله ﴿ وَعَلَيْهِ دَفْعُ النِّفْقَةِ إِلَيْهَا فِي صَدْرِ نَهَارِ كُلِّ يَوْمٍ . إِلَّا أَنْ يَتَّفَقَا
عَلَى تَأْخِيرِهَا ، أَوْ تَعْجِيلِهَا مُدَّةً قَلِيلَةً ، أَوْ كَثِيرَةً : فَيَجُوزُ ﴾ .
وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يلزمه تملك ، بل ينفق ويكسو بحسب
العادة . فإن الإنفاق بالمعروف ليس هو التملك .
وقال في الانتصار : لا يسقط فرضه عن زوجته صغيرة أو مجنونة إلا بتسليم
ولى أو بإذنه .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا دَفْعَ الْقِيَمَةِ : لَمْ يَلْزَمْ الْآخَرَ ذَلِكَ ﴾
بلا نزاع .

قال في الفروع : وظاهر ماسبق - أو صريحه - أن الحاكم لا يملك فرض غير
الواجب - كدراهم مثلاً - إلا باتفاقهما . فلا يجبر من امتنع .
قال ابن القيم رحمه الله في الهدى : لا أصل لفرض الدراهم في كتاب
ولا سنة . ولا نص عليه أحد من الأئمة ، لأنها معاوضة بغير الرضى عن غير مستقر .
قال في الفروع : وهذا متوجه مع عدم الشقاق وعدم الحاجة . فأما مع الشقاق
والحاجة - كالعائبات مثلاً - فيتوجه الفرض للحاجة إليه على ما لا يخفى . ولا يقع
الفرض بدون ذلك بغير الرضى . انتهى .

وقال في الرعاية الكبرى : قلت ويجوز التعوض عن النفقة والسكوة بنقد
وغيره عما يجب .

تنبيه : قوله ﴿ وَعَلَيْهِ كُسُوتُهَا فِي كُلِّ عَامٍ ﴾ .

يعنى : عليه كسوتها مرة . بلا نزاع .

ومحلها : أول كل عام من حين الوجوب . على الصحيح من المذهب . وعليه
جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وذكر الحلواني ، وابنه : أول كل صيف وشتاء .
واختاره في الرعاية ، فقال : قلت في أول الشتاء كسوته . وفي أول الصيف
كسوته .

وقال في الواضح : وعليه كسوتها كل نصف سنة .
قوله ﴿ وَإِذَا قَبَضَتْهَا ، فَسُرِقَتْ ، أَوْ تَلِفَتْ : لَمْ يَلْزَمْهُ عَوْضُهَا ﴾ .
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . لأنها تملك .
قال في الفروع : فإن سُرقت أو بليت فلا بدل في الأصح .
وجزم به في الوجيز ، والنظم ، والهدية والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب والخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .
وقدمه في الرعاية الكبرى .
وقيل : يلزمه عوضها .

قال في الرعاية الكبرى ، وقيل : هي إمتاع . فيلزمه بدلها ، ككسوة القريب
وقال في الكافي : فإن بليت في الوقت الذى يبلى فيه مثلها : لزمه بدلها .
لأن ذلك من تمام كسوتها . وإن تلفت قبله : لم يلزمه بدلها .
قوله ﴿ وَإِذَا انْقَضَتْ السَّنَةُ ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ : فَعَلَيْهِ كُسُوءُ السَّنَةِ
الْأُخْرَى ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .
ويحتمل أن لا يلزمه . وهو لأبى الخطاب في الهداية .

قلت : وهو قوى جداً .

قال في الرعاية : إن قلنا هي تملك : لزمه . وإن قلنا إمتاع : فلا ، كالمسكن وأوعية الطعام والماعون والمشط . ونحو ذلك . وأطلقهما في الشرح .
وقال في الكافي : وإن مضى زمان تبلى فيه ولم تبلى : ففيه وجهان .
أمرهما : لا يلزمه بدلا . لأنها غير محتاجة إلى الكسوة .

والثاني : يجب . لأن الاعتبار بالمدة ، بدليل أنها لو تلفت قبل انقضاء المدة

لم يلزمه بدلا .

فأمرناه

إمراهما : تملك المرأة الكسوة بقبضها ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا تملكها .

والمسألان المتقدمان مبنيان على هذا الخلاف .

الثانية : حكم النطاء والوطاء ونحوهما حكم الكسوة فيما تقدم ، خلافا ومذهبا .

واختار ابن نصر الله في حواشيه : أن ذلك يكون إمتاعاً لا تملكاً .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ مُضِيِّ السَّنَةِ . فَهَلْ يَرْجَع عَلَيْهَا

بِقِسْطِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وكذا الحكم لو تسلفت النفقة فماتت أو طلقها .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والنقى ، والكافي ، والشرح .

أمرهما : يرجع . وهو المذهب .

قال في الفروع : يرجع على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا يرجع .

وقيل : يرجع بالنفقة دون الكسوة .

وقيل : عكسه .

وقيل : ذلك كزكاة معجلة .

وجزم به ولد الشيرازي في المنتخب .

وجزم في عيون المسائل أنه لا يرجع بما وجب كيوم وكسوة سنة ، بل يرجع بما لم يجب إذا دفعه .

فائدة : لا يرجع ببقية اليوم الذي فارقها فيه . ما لم تكن ناشراً . على الصحيح من المذهب .

قال في الحرر ، والحاوي : لا يرجع قولاً واحداً .

قال في الفروع : ولا يرجع في الأصح

قال في الوجيز ، والرعاية ، وغيرهما : وكذا يوم السلف لا يرجع به .

وتقدم كلامه في عيون المسائل : لا يرجع به .

وقيل : يرجع به .

وأما إذا كانت ناشراً : فالصحيح من المذهب : أنه يرجع عليها بذلك .

وقيل : لا يرجع أيضاً .

تنبيه : في قول المصنف ﴿ إِذَا قَبَضَتْ النِّفْقَةَ فَلَهَا التَّصَرُّفُ فِيهَا ﴾ .

إشعار بأنها تملكها . وهو صحيح .

صرح به في الترغيب ، والوجيز ، والرعايتين . وقطعوا به كالـكسوة .

قوله ﴿ وَإِنْ غَابَ مُدَّةً ، وَلَمْ يُنْفِقْ : فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ مَا مَضَى ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وصححه المصنف ، وغيره .
وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه : لا نفقة لها إلا أن يكون الحاكم قد فرضها لها .
اختاره في الإرشاد . وهو ضعيف .

وقال في الرعاية : لا نفقة لها إلا أن يكون الحاكم قد فرضها لها أو فرضها الزوج
برضاها .

وقال في الانتصار : الإمام أحمد رحمه الله أسقطها بالموت .
وعلل في الفصول الرواية الثانية : بأنه حق ثبت بقضاء القاضي .
قال في الفروع : وهو ظاهر الكافي . فإنه فرع عليها لا يثبت في ذمته ،
ولا يصح ضمانها . لأنه ليس مآلها إلى الوجوب .

فوائد

الأولي : لو استدان وأنفقت : رجعت على زوجها مطلقاً . نقله أحمد بن

هاشم .

وذكره في الإرشاد . وقدمه في الفروع .
وقال : ويتوجه الروايتان فيمن أدى عن غيره واجباً . انتهى .

الثانية : لو أنفقت في غيبته من ماله ، فبان ميتاً : رجع عليها الوارث . على

الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ويرجع بنفقتها من مال غائب بعد موته بظهوره على الأصح .
وقدمه في الرعايتين . وجزم به في الوجيز .

وعنه : لا يرجع عليها .

وأطلقهما في الحرر ، والحوارى الصغير .

الثالثة : لو أكلت مع زوجها عادة ، أو كساها بلا إذن ، ولم يتبرع : سقطت

عنه مطلقاً . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وقال في الرعاية : وهو ظاهر كلامه في المعنى : إن نوى اعتدبها . وإلا فلا .
 قوله ﴿ وَإِذَا بَدَلَتِ الْمَرْأَةُ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا - وَهِيَ تَمْنَى يَوْطاً مِثْلَهَا ،
 أَوْ يَتَعَذَّرَ وَطْؤَهَا لِمَرَضٍ ، أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ رَتْقٍ ، وَنَحْوِهِ - لَزِمَ زَوْجُهَا
 تَقَقُّطُهَا ، سَوَاءً كَانَ الزَّوْجُ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا ، يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ
 أَوْ لَا يُمَكِّنُهُ ، كَالْعَيْنِ وَالْمَجْبُوبِ وَالْمَرِيضِ ۝ ۛ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
 والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدme في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يلزمه إذا كان صغيراً .

وعنه : يلزمه بالعقد مع عدم منع لمن يلزمه تسامها لو بذله .

وقيل : ولصغيرة . وهو ظاهر كلام الخرقي . قاله في الفروع .

فعلينا : لو تساكننا بعد العقد مدة لزمه .

وقال في الترغيب ، وغيره : دفع النفقة لا يلزم إلا بالنكاحين ، سواء قدر على
 الوطاء أو عجز عنه .

فأئمة : مثل القاضي ، والمجد ، وغيرهما من الأصحاب : بآبنة تسع سنين . وهو
 مقتضى نص الإمام أحمد رحمه الله في رواية عبد الله وصالح .

وأناط الخرقي ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، والشيرازي ، والمصنف ، وغيرهم :
 الحكم بمن يوطأ مثلها . وهو أقعد . فإن تمثيلهم بالسن فيه نظر ، بل الاعتبار
 بالقدرة على ذلك أولى أو متعين . وهذا مختلف . فقد تكون ابنة تسع تقدر على
 الوطاء ، وبنت عشر لا تقدر عليه باعتبار كبرها وصغرها ، من نحو لها وسمها وقوتها
 وضعفها .

لسكن الذى يظهر : أن مرادهم بذلك فى الغالب .
وقال الزركشى : وقد يحمل إطلاق من أطلق من الأصحاب على ذلك . انتهى .
قلت : وفيه نظر .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُمْكِنُ وُطُؤُهَا : لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا ﴾ .
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخالصة ، والخالصة ، والمغنى ، والشرح ، والزركشى ، وغيرهم .
وقاله فى الفروع .

وتقدم قول بلزوم النفقة للصغيرة بالعقد . حكاة فى الفروع . فبعد الدخول
بطريق أولى .

فأورد : لو زوج طفل بطفلة . فلا نفقة لها . على الصحيح من المذهب . لعدم
الموجب .

وقيل : لها النفقة .

قوله ﴿ فَإِنْ بَدَلَتْهُ وَالزَّوْجُ غَائِبٌ : لَمْ يُفْرَضْ لَهَا حَتَّى يُرَاسِلَهُ الْحَاكِمُ
أَوْ يَمُضِيَ زَمَنٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْدُمَ فِي مِثْلِهِ ﴾ .

وهذا بلا نزاع . ويأتى عند النشوز ما يشابه هذا .

قوله ﴿ وَإِنْ مَنَعَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا ، أَوْ مَنَعَهَا أَهْلُهَا : فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ﴾ .
إذا منعت نفسها فلا نفقة لها بلا نزاع .

وظاهر قوله « أو منعها أهلها » ولو كانت باذلة للتسليم لسكن أهلها بمنعونها .
وهو ظاهر كلامه فى الوجيز وغيره .

وذكره فى الروضة . وقال : ذكره الخرقى . قال : وفيه نظر .

قلت : وهو الصواب .

وقال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : لها النفقة .
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالَّ .
فَلَهَا ذَلِكَ ، وَتَجِبُ نَفَقَتُهَا ﴾ .

هذا المذهب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ، والنظم ، والزرکشی ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، وقال : وظاهر كلام جماعة : لانهقة لها . ذكره في « كتاب
الصادق » .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .
وأطلقهما المصنف في هذا الكتاب أيضاً في آخر « كتاب الصادق » .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .
أمرهما : لا تملك المنع . فلا نفقة لها إذا امتنعت . وهو المذهب . وعليه أكثر
الأصحاب .

قال في الفروع : واختاره الأكثر .
قلت : منهم ابن بطة ، وابن شاقلا .
وصححه في التصحيح ، والنظم .
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .
والوجه الثاني : لها ذلك . فيجب لها النفقة . اختاره ابن حامد .
وتقدم نظير ذلك في آخر « كتاب الصادق » .
تنبيه : قوله ﴿ بِخِلَافِ الْأَجَلِ ﴾ .

يعنى : أنها لا تملك منع نفسها إذا كان الصادق مؤجلاً . فلو فعلت لم يكن
لها عليه نفقة .

وظاهره : سواء حل الأجل أولاً .
واعلم أن المؤجل لا يخلو : إما أن يخل قبل الدخول أولاً .
فإن لم يخل قبل الدخول : فليس لها الامتناع . فلو امتنعت لم يكن لها نفقة
بلا نزاع .

وإن حل قبل الدخول : لم تملك ذلك . على الصحيح من المذهب . قدمه
في الفروع . وهو ظاهر كلام المصنف .
وقيل : لها الامتناع . ويجب لها النفقة . ويحتمله كلام المصنف . وأطلقهما
الزركشي .

قوله ﴿ وَإِنْ سَلِمَتِ الْأُمَةُ نَفْسَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا : فَهِيَ كَالْحُرَّةِ ﴾ .
يعنى : سواء رضى بذلك الزوج أو لم يرض . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب
قلت : يتوجه أنه إذا حصل للزوج بذلك ضرر لفقره لا يلزمه .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ تَأْوِي إِلَيْهِ لَيْلًا ، وَعِنْدَ السَّيِّدِ نَهَارًا . فَعَلَى
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّفَقَةُ مُدَّةَ مُقَامِهَا عِنْدَهُ ﴾ .
فيلزم الزوج نفقة الليل من العشاء وتوابعه ، كالوطأ ، والغطاء ورهن المصباح ،
ونحوه . وهذا المذهب .

قدمه في المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والنظم ، وغيرهم .
وقيل : تجب عليهما نصفين . وكذلك الكسوة قطعاً للتنازع . اختاره
المصنف . وأطلقهما الزركشي .

قال الشارح - بعد أن ذكر الأول - فعلى هذا : على كل واحد منهما نصف
النفقة . ففسر الأول بالقول الثانى .

ووجوب نفقة الليل على الزوج ، والنهار على السيد : من مفردات المذهب .
فائدة : لو سلمها سيدها نهاراً فقط : لم يكن له ذلك .

قوله ﴿ وَإِذَا نَشَرْتَ الْمَرْأَةَ ﴾ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : ولو بنكاح في عدة .

وقال في الترغيب : من مكنته من الوطاء دون بقية الاستمتاع : فسقوط النفقة
يحتمل وجهين .

فائرتان

إمراهما : تشطر النفقة لناشر ليلاً فقط ، أو نهراً فقط . لا بقدر الأزمنة .

وتشطر النفقة لناشر بعض يوم . على الصحيح من المذهب .

وقدمه في الرعاية ، والفروع .

وقيل : تسقط كل نفقته .

الثانية : لو نشرت المرأة . ثم غاب الزوج فأطاعت في غيبته . فعلم بذلك ،
ومضى زمن يقدم في مثله : عادت لها النفقة .

قال في الرعاية : وقيل : تجب بعد مراسلة الحاكم له . انتهى .

وكذا الحكم لو سافر قبل الزفاف .

وكذا لو أسلمت مرتدة ، أو متخلفة عن الإسلام في غيبته عند ابن عقيل .

والصحيح من المذهب : أنها تعود بمجرد إسلامهما .

قوله ﴿ أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ﴾ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : لا تسقط . ذكره في الرعاية .

وقال ابن عقيل في القنون : سفر الترغيب يحتمل أن تسقط فيه النفقة .

قلت : ويتصور ذلك فيما إذا كانت بالغة عاقلة ، ولم يدخل بها وهي باذلة

للتسليم ، والمنع من الدخول منه .

قوله ﴿ أَوْ تَطَوَّعَتْ بِصَوْمٍ أَوْ حَجٍّ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والمحزر ، والنظم ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لانسقط النفقة بصوم التطوع . اختاره في الرعاية .

وقال : إن جاز له إبطاله فتركه .

وفي الواضح : في حج نفل ، إن لم يملك منعها وتحليلها : لم تسقط .

فائدتاه

إمدهما : لو صامت لكفارة أو نذر ، أو لقضاء رمضان ووقته متسع

بلا إذنه : فلا نفقة لها . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لها النفقة في صوم قضاء رمضان .

ونقل أبو زرعة الدمشقي : تصوم النذر بلا إذن .

وقال في الواضح : في صلاة وصوم واعتكاف مندور وجهان .

الثانية : لو حبست بحق أو ظلماً فلا نفقة لها . على الصحيح من المذهب .

جزم به أكثر الأصحاب .

وقيل : لها النفقة . وهو احتمال في الرعاية الكبرى .

وهل له البيتوتة معها ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية .

قلت : الصواب أن له البيتوتة معها .

قوله ﴿ وَإِنْ بَعَثَهَا فِي حَاجَةٍ ﴾ يعني له ﴿ أَوْ أَحْرَمَتْ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ :

فَلَهَا النَّفَقَةُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، بشرط أن تحرم في الوقت من الميقات .
وقال في التبصرة : في حجب فرض احتمال ، كنفقة زائدة على الحضر .
فائرة : لو سافرت لنزهة أو تجارة ، أو زيارة أهلها : فلا نفقة لها . وفيه
احتمال . وهو وجه في المذهب وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ أَخْرَمْتَ بِمَنْذُورٍ مُعَيَّنٍ فِي وَقْتِهِ : فَعَلَى وَجْهِينِ ﴾ .
وكذلك الصوم المنذور والمعين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمغنى ، والبلغة ، وشرح ابن منجا ، والشرح ، والحرر ، والنظم ، والرايعتين ،
والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لها النفقة . ذكره القاضى مطلقاً . وصححه في التصحيح .

والوجه الثاني : لا نفقة لها مطلقاً . وهو الوجه الثاني في كلام المصنف .

ذكره ابن منجا .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في المنور ، والوجيز .
وقيل : إن كان نذرها بإذنه ، أو قبل النكاح : لم تسقط النفقة ، وإلا سقطت
وجعله الشارح والوجه الثاني من كلام المصنف .

قوله ﴿ وَإِنْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا بِإِذْنِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ﴾ .

ذكره الخرقى في بعض النسخ ، وعليها شرح المصنف .

واختاره القاضى ، والمصنف . وقدمه في الخلاصة ، والرايعتين .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وهو المذهب .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهَا النِّفَقَةُ ﴾ وهو لأبى الخطاب في الهداية . واختاره ابن

عبدوس في تذكرته .

وأطلقهما في المذهب ، والحرر ، والنظم ، والفروع .

وتقدم نظير ذلك في « باب عشرة النساء » .

قوله ﴿ وَإِنْ اٰخْتَلَفَا فِي نُسُوزِهَا ، اَوْ تَسْلِيمِ النَّفَقَةِ اِلَيْهَا : فَاَلْقَوْا قَوْلَهَا مَعَ يَمِينِهَا ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في المحرر ، والوجيز ، والشرح ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال الآمدي : إن اختلفا في النشوز ، فإن وجبت بالتمكين صدق . وعليها إثباته . وإن وجبت بالعقد صدقت . وعليه إثبات المنع . وإن اختلفا بعد إثبات التمكين : لم يقبل قوله .

وقال في التبصرة : يقبل قوله قبل الدخول ، وقولها بعده . واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله في النفقة : أن القول قول من يشهد له العرف .

قوله ﴿ وَإِنْ اٰخْتَلَفَا فِي بَذْلِ التَّسْلِيمِ : فَاَلْقَوْا قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ ﴾ بلا خلاف أعلمه .

قوله ﴿ وَإِنْ اَعْسَرَ الزَّوْجُ بِنَفَقَتِهَا ، اَوْ بِيَعْضِهَا ، اَوْ بِالْكَسْوَةِ ﴾ وكذا بيعها ﴿ خَيْرَتَ بَيْنَ فُسْخِ النِّكَاحِ وَالْمُقَامِ ، وَتَكُونُ النَّفَقَةُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ ﴾ .

يعنى نفقة الفقير . ومحله إذا لم تمنع نفسها .

الصحيح من المذهب : أن لها الفسخ بذلك مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشى : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : هذا المذهب .

وقدمه في الفروع ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والكافي ، والمغنى ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرعائتين ،
والحاوى ، وغيرهم .

وفسخها للإعسار بنفقتها من مفردات المذهب .
﴿ وعنه مايدل على أنها لا تملك الفسخ بالإعسار بحال ﴾ .
قال الزركشى : نقل ابن منصور مايدل على أنها لا تملك الفسخ به ما لم يوجد
منه غرور .

وذكر ابن البنا وجهاً : أنه يؤجل ثلاثاً .
وقيل : إن أعسر بكسوة يسار فلا فسخ .
فعلى القول بعدم الفسخ : يرفع يده عنها لتكتسب ماتقتات به .
فأمره : إذا ثبت إعساره فللحاكم الفسخ بطلبها . قدمه في الفروع . وقاله
أبو الخطاب ، وابن عقيل ، وغيرهما . وقالوا في النفقة : ولا تجد من يدينها عليه .
وذكره المصنف وغيره في الغائب . ولم يذكره في الحاضر الموسر المانع .
ورفع النكاح هنا فسخ [بطلبها أو فسخت] قدمه في الفروع .
وقال في الترغيب : هو قول جمهور أصحابنا . فيعتبر الرفع إلى الحاكم .
فإذا ثبت إعساره فسخ بطلبها . أو فسخت بأمره ، ولا ينفذ بدونه . على
الصحيح من المذهب .

وقيل : ظاهراً .

وفي الترغيب : ينفذ مع تعذره .

وقال في الرعاية : وإن تعذر إذنه مطلقاً .

وقيل : هذه الفرقة طلاق .

فعلى هذا : يأمره الحاكم بطلبها بطلاق أو نفقة . فإن أبى طلق عليه الحاكم .
جزم به في التبصرة ، والرعاية ، والوجيز ، وغيرهم .

فإن راجع ، فقليل : لا يصح مع عسرتة .

قلت : فيعابى بها .

وقيل : يصح . وهو المذهب .

جزم به فى المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

فإن راجع : طلق عليه ثانية . فإن راجع : طلق عليه ثالثة .

وأطلقهما فى الفروع .

وقيل : إن طلب المهلة ثلاثة أيام أجيب . فلو لم يقدر ، فقليل : ثلاثة أيام .

وقيل : إلى آخر اليوم المتخلفة نفقته .

وقال فى المغنى : يفرق بينهما .

وأطلقهما فى الفروع .

قوله ﴿ فَإِنْ اخْتَارَتْ الْمَقَامَ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهَا الْفَسْخُ : فَلَهَا ذَلِكَ ﴾ .

وهو المذهب . قال فى الفروع : لها ذلك فى الأصح .

وهو ظاهر ما جزم به فى الوجيز .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وعنه : ليس لها ذلك ، كما لورضيت بعسرتة فى الصداق .

قال فى المحرر : فعلى هذا : هل خيارها الأول على التراخى ، أو على الفور ؟

على روايتى خيار العيب . على ماتقدم فى بابه .

فوائد

الأولى : لو اختارت المقام : جاز لها أن لا تمسكنه من نفسها . وليس له أن

يجبها .

الثانية : لورضيت بعسرتة ، أو تزوجته عالمة بها : فلها الفسخ بعد ذلك . على

الصحيح من المذهب .

قال فى الفروع : لها ذلك على الأصح فىهما .

[وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والمغنى ، والشرح ، ونصراه .

وقيل : ليس لها ذلك .

قال فى الرايتين : ليس لها ذلك فى الأصح فىهما ^(١) .

وحزم به فى الحاوى الصغير .

فعلى هذا القول : خيارها على الفور . وقدمه فى الرايتين .

وقيل : على التراخى . وهو المذهب .

وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع . وأطلقهما فى الحاوى .

وظاهر المحرر : أنه كخيار العيب .

وقال فى الرعاية الكبرى : بل بعد ثلاثة أيام . وهو أولى . فإن حصل فى

الرابع نفقة : فلا فسخ بما مضى . وإن حصلت فى الثالث ، فهل يفسخ فى الخامس

أو السادس ؟ يحتمل وجهين .

قال : وإن مضى يومان ، ووجد نفقة الثالث ، ثم أعسر فى الرابع : فهل

يستأنف المدة ؟ يحتمل وجهين ، انتهى .

واختار ابن القيم رحمه الله فى الهدى : أنها لو تزوجته عالة بعسرته ، أو كان

موسراً ثم افتقر : أنه لا فسخ لها .

قال : ولم يزل الناس تصيبهم الفاقة بعد اليسار ، ولم يرفعهم أزواجهم إلى

الحكام ليفرقوا بينهم .

قال فى الفروع : كذا قال .

الثالثة : لو قدر على التكسب : أجبر عليه . على الصحيح من المذهب .

وقطع به كثير من الأصحاب .

وقال فى الترغيب : أجبر على الأصح .

(١) زيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن .

وقال فيه أيضاً : الصانع الذى لا يرجو عملاً أقل من ثلاثة أيام ، فإذا عمل دفع نفقة ثلاثة أيام : لا فسخ ، ما لم يدم .

قال فى الكفاي : إن كانت نفقته عن عمل ، فمريض فاقترض : فلا فسخ . وإن عجز عن الاقتراض ، وكان لعارض يزول لثلاثة أيام فما دون : فلا فسخ . انتهى . وقال فى المغنى والشرح : وإن تعذر عليه الكسب فى بعض زمانه ، أو تعذر البيع : لم يثبت الفسخ . لأنه يمكن الاقتراض إلى زوال العارض وحصول الاكتساب وكذلك إن عجز عن الاقتراض أياماً يسيرة . لأن ذلك يزول عن قريب . ولا يكاد يسلم منه كثير من الناس .

وقال أيضاً : إن مرض مرضاً يرجى زواله فى أيام يسيرة : لم يفسخ ، لما ذكرنا . وإن كان ذلك يطول : فلها الفسخ .

وكذلك إن كان لا يجد النفقة إلا يوماً دون يوم . انتهى . وتقدم كلامه فى الرعاية .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْسَرَ بِالنَّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ ، أَوْ نَفَقَةِ الْمَوْسِرِ ، أَوْ الْمَتَوَسِّطِ ، أَوْ الْأَدَمِ ، أَوْ نَفَقَةِ الْخَادِمِ : فَلَا فَسْخَ لَهَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز . وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال ابن عقيل فى التذكرة : إن كانت ممن جرت عاداتها بأكل الطيب ولبس

الناعم : لزمه ذلك . فإن كان معسراً : ملكت الفسخ إذا عجز عن القيام به .

قال فى الرعاية الكبرى : وإن اعتادت الطيب والناعم ، فمعجز عنهما : فلها

الفسخ .

قلت : فالأدم أولى . انتهى .

وقيل : لها : الفسخ إذا أعسر بالأدم .

وفى الانتصار احتمال : لها الفسخ فى ذلك كله مع ضررها .

قوله ﴿ وَتَكُونُ التَّفَقَّةُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والمحزر ،

والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضى : تسقط ، أى الزيادة عن نفقة المعسر أو المتوسط . لأن كلام

المصنف فى ذلك . وصرح به الأصحاب . لأنها تسقط مطلقا .

وقال فى المحرر ، والنظم ، والفروع : وقال القاضى : تسقط زيادة اليسار

والمتوسط .

قال فى الرعايتين ، وقيل : تسقط زيادة اليسار والمتوسط .

قلت : غير الأدم .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْسَرَ بِالسَّكْنَى ، أَوْ الْمَهْرِ : فَهَلْ لَهَا الْفَسْخُ ؟

عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

إذا أعسر بالسكنى ، فأطلق المصنف فى جواز الفسخ لها وجهين .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب . والخلاصة ، والمغنى ، والكافى ،

والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع . وغيرهم .

أمرهما : لها الفسخ . وهو الصحيح . صححه فى التصحيح . واختاره ابن عقيل .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

والثانى : لافسخ لها . ذكره القاضى .

وجزم به فى منتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس وهو ظاهر ما قدمه فى

المحرر .

وأطلق في جواز الفسخ إذا أعسر بالمهر وجهين .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي
الصغير ، والفروع .

أمرهما : لها الفسخ مطلقاً . اختاره أبو بكر ، وغيره .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر .

والوجه الثاني : ليس لها ذلك . اختاره ابن حامد ، وغيره .

قال المصنف : وهو أصح ، ونصره .

وجزم به الأدمي في منتخبه . وقدمه في الخلاصة .

قلت : وهو الصواب .

وقيل : إن أعسر قبل الدخول : فلها الفسخ . وإن كان بعده : فلا .

قال الشارح - وتبعه في التصحيح - : هذا المشهور في المذهب .

قال الناظم : هذا أشهر .

ونقل ابن منصور : إن تزوج مفلساً ، ولم تعلم المرأة : لا يفرق بينهما ، إلا أن

يكون قال « عندى عرض ومال وغيره » .

وتقدم ذلك محرراً بأنتم من هذا في آخر « باب الصداق » فليعاود .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْسَرَ زَوْجُ الْأُمَةِ فَرَضِيَتْ ، أَوْ زَوْجُ الصَّغِيرَةِ ،

أَوْ الْمَجْنُونَةِ : لَمْ يَكُنْ لَوْلِيَيْنِ الْفَسْخُ ﴾ وهو المذهب .

قال في الفروع : لا فسخ في المنصوص لولى أمة راضية وصغيرة ومجنونة .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

قال في الرعايتين ، والحاوي : فلا فسخ لهم في الأصح .

وقدمه في الكافي ، والمحرر .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهُ ذَلِكَ ﴾ .

وقال في السكافي ، وحكى عن القاضي : أن لسيد الأمة الفسخ . لأن الضرر عليه .

قوله ﴿ وَإِنْ مَنَعَ التَّفَقَّةَ أَوْ بَعْضَهَا ، مَعَ الْيَسَارِ . وَقَدَرْتَ لَهُ عَلَى مَالٍ : أَخَذْتَ مِنْهُ مَا يَكْفِيهَا وَيَكْفِي وَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ﴾ .
للحديث الذى ذكره المصنف . وهو فى الصحيحين ^(١) . وهذا المذهب .
وعليه الأصحاب .

قال فى الروضة : القياس منعها . تركناه للخبر .
وذكر فى الترغيب وجهاً : أنها لا تأخذ لولدها .
ويأتى حكم الحديث فى آخر « باب طريق الحكم وصفته » .
قوله ﴿ فَإِنْ غَيَّبَهُ ، وَصَبَرَ عَلَى الْحَبْسِ : فَلَهَا الْفَسْخُ ﴾ .
هذا المذهب . جزم به الخرقى ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

قال فى الرعايتين : لها الفسخ فى الأقيس .
قال فى الحاوى الصغير : فلها الفسخ . فى أصح الوجهين .
قال فى تجريد العناية : فإن أصر فارقته عند الأكثر .
وقدمه فى المستوعب ، والحرر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
واختاره أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح .
قال الناظم :

فإن منع الإنفاق ذو اليسر أو يغب أو البعض أن يظفر بمال المقلد
فإن تعذر يُجبر حاكم . فإن أبى يعطها عنه ، ولو قيمة أعبد
﴿ وَقَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ ﴾ .

(١) وهو قول النبى صلى الله عليه وسلم لهند امرأة سفيان رضى الله عنهما « خذى ما يكفيك وولدك » .

قال في الترغيب : اختاره الأكثر . وقدمه في الخلاصة . وأطلقهما في المذهب .

قوله ﴿ وَإِنْ غَابَ ، وَلَمْ يَتْرُكْ لَهَا تَفَقُّةً ، وَلَمْ تَقْدِرْ لَهُ عَلَى مَالٍ ، وَلَا الاسْتِدَانَةَ عَلَيْهِ : فَلَهَا الْفَسْخُ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، والنظم ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
﴿ وَقَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِعْسَارُهُ ﴾ .
قال في الترغيب : اختاره الأكثر .

وتقدم أن لها أن تستدين وتنفق .
قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ الْفَسْخُ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ ﴾ .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وحكى المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم - في كتاب
الصدق - لها أن تفسخ بغير حكم حاكم فيما إذا أعسر بالمهر .
وتقدم ذلك في آخر « كتاب الصدق » فليعاود .

باب نفقة الأقارب والماليك

قوله ﴿يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ نَفَقَةُ وَالِدَيْهِ وَوَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ ، إِذَا كَانُوا فَقَرَاءً ، وَلَهُ مَا يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ ، فَاضِلًا عَنْ نَفَقَةِ نَفْسِهِ ، وَامْرَأَتِهِ وَرَقِيقِهِ أَيْضًا﴾ وَكَذَلِكَ يَلْزِمُهُ نَفَقَةُ سَائِرِ آبَائِهِ وَإِنْ عَلَوْا ، وَأَوْلَادَهُ وَإِنْ سَفَلُوا .

اعلم أن الصحيح من المذهب : وجوب نفقة أبويه وإن علوا ، وأولاده وإن سفلوا بالمعروف ، أو بعضها إن كان المنفق عليه قادراً على البعض . وكذلك يلزمه لهم الكسوة والسكنى ، مع ققرهم . إذا فضل عن نفسه وامراته .

وكذا رقيقه يومه وليلته .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

ويأتى حكم اختلاف الدين في كلام المصنف قريباً .

وعنه : لا تلزمه نفقتهم إلا بشرط أن يرثهم بفرض أو تعصيب ، كبقية الأقارب . وهو ظاهر ما قدمه في الرعايتين . وظاهر ما جزم به الشرح . فإنه قال : يشترط لوجوب الإنفاق ثلاثة شروط .

الثالث : أن يكون المنفق وارثاً . فإن لم يكن وارثاً لعدم القرابة : لم تجب عليه النفقة .

والظاهر : أنه أراد أن يكون وارثاً في الجملة . بدليل قوله « فإن لم يكن وارثاً لعدم القرابة » .

وعنه : تختص العصبية مطلقاً بالوجوب . نقلها جماعة .

فيعتبر أن يرثهم بفرض أو تعصيب في الحال . فلا تلزم بعيداً موسراً بحجبه قريب معسر .

وعنه : بل إن ورثه وحده لزمته مع يساره . ومع فقره تلزم بعيداً معسراً^(١) . فلا تلزم جداً موسراً مع أب فقير على الأولى . وتلزم على الثانية على ما يأتي . ويأتي أيضاً ذكر الرواية الثالثة وما يتفرع عليها في المسألة الآتية بعد هذه . ويأتي تفاريع هذه الروايات وما ينبني عليها .

تفسيرها

أمرهما : شمل قوله « وأولاده وإن سفلوا » الأولاد الكبار الأصحاء الأقوياء إذا كانوا فقراء . وهو صحيح .

وهو من مفردات المذهب . ويأتي الخلاف في ذلك .

الثاني : قوله « فاضلا عن نفقة نفسه وامراته ورقيقه » يعني يومه وليلته . كما تقدم . صرح به الأصحاب .

من كسبه أو أجرة ملكه ونحوهما . لا من أصل البضاعة وثنى الملك وآلة عمله .

قوله « وَتَلْزَمُهُ نَفَقَةُ مَنْ يَرِثُهُ بِفَرَضٍ أَوْ تَعْصِيَةٍ مِمَّنْ سِوَاهُمْ سِوَاءَ وَرَثَتِهِ الْآخَرِ أَوْ لَا ، كَعَمَّتِهِ وَعَتَمِيقِهِ » .

هذا المذهب . قطع به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم . وصححه في البلغة ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

(١) في نسخة طلعت « موسراً » .

قال ابن منجا : هذا المذهب . وصرحوا بالعتيق .
وعنه : أنها تختص العصبية من عمودى النسب وغيرهم . نقلها جماعة كما تقدم .
فلا تجب على العمة والخالة ونحوها .
فعلينا : هل يشترط أن يرثهم بفرض أو تعصيب فى الحال ؟ على روايتين .
وأطلقهما فى المحرر ، والحاوى ، والزركشى .
إبراهيم : يشترط . وهو الصحيح . فلا نفقة على بعيد موسر يحجبه قريب
معرس .

قدمه فى الفروع ، وغيره .
واختاره القاضى ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .
والأضمرى : يشترط ذلك فى الجملة .
لكن إن كان يرثه فى الحال أزم بها مع اليسار دون الأبعد .
وإن كان فقيراً : جعل كالمعدوم . ولزمت الأبعد الموسر .
فعلى هذا : من له ابن فقير وأخ موسر ، أو أب فقير وجد موسر : لزمت
الموسر منهما النفقة . ولا تلزمهما على التى قبلها .
وعلى اشتراط الإرث فى غير عمودى النسب خاصة : تلزم الجد دون الأخ .
قال المصنف : وهو الظاهر .
وقال فى البلغة ، والترغيب : لو كان بعضهم يسقط بعضاً ، لكن الوارث
معرس وغير الوارث موسر ، فهل تجب النفقة على البعيد الموسر ؟ فيه ثلاثة أوجه .
الثالث : إن كان من عمودى النسب : وجب ، وإلا فلا . انتهى .
وعنه : يعتبر توارثهما . اختاره أبو محمد الجوزى .
فلا تجب النفقة لعمته ولا لعتيقه . وقدمه فى الخلاصة .
وأطلق هذه الرواية والرواية الأولى : فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك
الذهب ، والمستوعب .

فائدة : وجوب الإنفاق على الأقارب غير عمودى النسب : مقيد بالإرث ،
لا بالرحم . نص عليه .

وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .

تفسير : شمل قوله « وعتيقه » لو كان العتيق فقيراً وله معتق ، أو من يرثه
بالولاء . وهو صحيح .

وهو من مفردات المذهب .

ومن صرح بعتيقه مع عمته : صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والمصنف ، والشارح ، والرعايتين ، وغيرهم .

قوله ﴿ فَأَمَّا ذَوُو الْأَرْحَامِ : فَلَا نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمْ . رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .
ذَكَرَهُ الْقَاضِي ﴾ .

وهو المذهب . نقله جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في الوجيز وغيره .

قال الزركشى : هو المنصوص والمجزوم به عند الأكثرين .

وقدme في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

ونقل جماعة : تجب لكل وارث .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . لأنه من صلة الرحم . وهو عام ، كعموم

الميراث في ذوى الأرحام . بل أولى .

وقال أبو الخطاب ، وابن أبى موسى : يخرج في وجوبها عليهم روايتان .

قال في المحرر : وخرج أبو الخطاب وجوبها على تورثهم .

قال الزركشى : وهو قوى .

وقال في البلغة : وأما ذوو الأرحام : فهل يلزم بعضهم نفقة بعض عند عدم

ذوى الفروض والعصبات ؟ على روايتين .

وقيل : تلزم رواية واحدة . انتهى .

ولعله : وقيل : لا تلزم بزيادة « لا » .

تنبيه : قد يقال : عموم كلام المصنف هنا أن أولاد البنات ونحوهم : لا نفقة عليهم . لأنهم من ذوى الأرحام .

وعوم كلامه في أول الباب : أن عليهم النفقة . وهو قوله « وكذلك تلزمه نفقة سائر آبائه وإن علوا ، وأولاده وإن سفلوا » أو العمل على هذا الثاني . وأن النفقة واجبة عليهم .

وهو ظاهر ما جزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، والزرکشی ، والحاوی ، وغيرهم . فإنهم قالوا « ولا نفقة على ذوى الأرحام من غير عمودى النسب . نص عليه » .

فعوم كلام المصنف هنا : مخصوص بغير من هو من عمودى النسب من ذوى الأرحام . وأدخلهم في الفروع في الخلاف .

ثم قال بعد ذلك : وأوجبها جماعة لعمودى نسبه فقط . يعنى من ذوى الأرحام فظاهر ما قدمه : أنه لا نفقة لهم . وقدمه في الرايتين .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لِلْفَقِيرِ وَرَثَةٌ : فَنَفَقْتُهُ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدَرِ إِرْسِهِمْ مِنْهُ . فَإِذَا كَانَ أُمٌّ وَجَدَتْ : فَعَلَى الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي عَلَى الْجَدِّ ﴾ . وكذا ابن و بنت .

فإن كانت أم و بنت ، فالصحيح من المذهب : أنها عليهم أرباعاً . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتخرج وجوب ثلثي النفقة عليهم بإرثهما فرضاً .

قوله ﴿ وَعَلَى هَذَا حِسَابُ النَّفَقَاتِ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ أَبٌ : فَتَكُونُ النَّفَقَةُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .
وقال في الواضح : هذا مادامت أمه أحق به .
وقال القاضي ، وأبو الخطاب : القياس في أب وابن : يلزم الأب السدس فقط .
لكن تركه أصحابنا لظاهر الآية .
وقال ابن عقيل في التذكرة : الولد مثل الأب في ذلك .
وعنه : الجد والجددة كالأب في ذلك . ذكرهما ابن الزاغوني في الإقناع .
فأمره : لو كان أحد الورثة موسراً : لزمه بقدر إرثه . على الصحيح من
المذهب . قدمه في الفروع ، وقال : هذا المذهب .
قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .
قال في القواعد الفقهية : أصح الروايتين : أنه لا يلزمه أكثر من مقدار إرثه
منه . وصححه في النظم .
وقدمه في الرعايتين . وهو ظاهر كلام الخرقى .
وهو من مفردات المذهب .
وعنه : يلزمه كل النفقة .
وأطلقهما في البلغة ، والمحرم ، والحاوي الصغير ، والزركشى .
وقال ابن الزاغوني في الإقناع : محل الخلاف في الجد والجددة خاصة . وأما
سائر الأقارب : فلا تلزم الغنى منهم النفقة إلا بالحصصة بغير خلاف .
[وقال ابن الزاغوني في الإقناع : في الجد والجددة روايتان . هل يكونان كالأب
في وجوب النفقة كاملة على كل واحد منهما لو انفرد أو كسائر الأقارب ^(١)] .
قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ ابْنٌ فَقِيرٌ ، وَأَخٌ مُوسِرٌ : فَلَا نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا ﴾ .
هذا المذهب . جزم به القاضي في المجرد . وأبو الخطاب في الهداية ، وصاحب
المذهب ، والوجيز . وغيرهم .

(١) زيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن .

وقدمه في الفروع ، كما تقدم في التفریع على الرواية الثانية .
قال الشارح : هذا الظاهر .

وعنه : تجب النفقة على الأخ . وهو تخريج وجه المصنف .
واختاره في المستوعب . وتقدم ذلك .

قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ أُمٌّ فَقِيرَةٌ ، وَجَدَّةٌ مُوسِرَةٌ : فَالْنَّفَقَةُ عَلَيْهَا ﴾ .

يعنى : على الجدة . وهذا إحدى الروایتين . وذكره القاضی .
وذكره أيضا في أب معسر ، وجد موسر .

وجزم به في الوجيز ، والمنور .

قال في الشرح : هذا الظاهر .

وصرح به ابن عقيل في كفاية المفتی .

واختاره في المستوعب . وقدمه في المحرر .

وعنه : لانفقة عليهما . وهو المذهب . وقدمه في الفروع .

وعلى رواية اشتراط الإرث في عمودى النسب : يلزم النفقة الجد ، دون الأخ .
وتقدم بناء هذه المسائل على روايات تقدمت . فليعاود .

قوله ﴿ وَمَنْ كَانَ صَحِيحًا مُكَلَّفًا ، لَا حِرْفَةَ لَهُ سِوَى الْوَالِدَيْنِ :

فَهَلْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

قال القاضی : كلام الإمام أحمد رحمه الله يحتتمل روايتين .
وهما وجهان في المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،
والمغنى ، والبلغة ، والشرح ، والقواعد الفقهية .

إمراهما : تجب له لعجزه عن الكسب . وهو المذهب .

قال الناظم : وهو أولى .

وقدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
واختاره القاضي ، والمصنف ، وغيرهما .
وجزم به ناظم المفردات في الأولاد . وهو منها ، كما تقدم .
والرواية الثانية : لانبج .

تنبيهان

أمرهما : ظاهر قوله « سوى الوالدين » أنهما إذا كانا صحيحين مكلفين
لاحرفة لهما : تجب نفقتهما من غير خلاف فيه . وهو أحد الطرق .
وقطع به جماعة من الأصحاب . منهم : ابن منبج في شرحه ، والقاضي . نقله
عنه في القواعد .
قال الزركشي : لاختلاف فيهما فيما علمت . وهو رواية عن الإمام أحمد
رحمه الله .

قال في القاعدة الثانية والثلاثين بعد المائة : وفرق القاضي في زكاة الفطر - من
الجرد - بين الأب وغيره . وأوجب النفقة للأب بكل حال . وشرط في الابن
وغيره الزمانة . انتهى .
وهي الطريقة الثانية .

والطريقة الثالثة : فيهما روايتان ، كغيرهما . وتقدم المذهب منهما .

الثاني : مفهوم كلامه : أن غير المكلف ، كالصغير والمجنون ، وغير الصحيح :
يلزمه نفقتهما من غير خلاف . وهو صحيح .

فأمرنا

إمراهما : هل يلزم المعدم الكسب لنفقة قريبه ؟ على الروايتين في المسألة
الأولى . قاله في الترغيب .

وقال فى الفروع : وجزم جماعة يلزمه . ذكروه فى إجارة الفلّس واستطاعة الحليج .

قال فى القواعد : وأما وجوب النفقة على أقاربه من الكسب : فصرح القاضى فى خلافه ، والمجرد ، وابن عقيل فى مفرداته ، وابن الزاغونى ، والأكثر من هؤلاء بالوجوب .

قال القاضى فى خلافه : وظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله : لافرق فى ذلك بين الوالدين والأولاد وغيرهم من الأقارب .

وخرج صاحب الترغيب المسألة على روايتين . انتهى .

الثانية : القدرة على الكسب بالحرفة : تمنع وجوب نفقته على أقاربه .
صرح به القاضى فى خلافه .

ذكره صاحب الكافى وغيره . واقتصر عليه فى القواعد .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عِنْدَهُ إِلَّا نَفَقَةٌ وَاحِدَةٍ : بَدَأَ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يقدم الأقرب فالأقرب ، ثم العصبة ، ثم التساوى .
وقدمه فى الفروع ، والمحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، وغيرهم .
وقيل : يقدم وارث مع التساوى .

قال فى المحرر وغيره : وقيل : يقدم من امتاز بفرض أو تعصيب . فإن تعارضت المرتبتان ، أو فقدتا : فهما سواء .

فأمره : لو فضل عنده نفقة لا تكفى واحداً : لزمه دفعها .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَبَوَانِ جَمَعَهُ بَيْنَهُمَا ﴾ .

هذا أحد الوجوه . اختاره الشارح .

وقدمه فى الهداية ، والخلاصة ، ومال إليه الناظم .

وقيل : تقدم الأم . وهو احتمال فى الهداية .

وقيل : يقدم الأب . وهو المذهب . جزم به فى الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع .
وأطلقهن في المذهب ، والمستوعب .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا ابْنٌ ، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ .
أَحَدُهَا : يَقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ .

وَالْأُوجُهُ الثَّانِي : يَقْدُمُهُ عَلَيْهِمَا ﴾ .

نقل أبو طاب : الابن أحق بالنفقة . وهى أحق بالبر .

قال في الوجيز : فإن استوى اثنان بالقرب : قدم العصبه .

وجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في الخلاصة ، والمحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وقيل : يقدم الأبوان على الابن .

وأطلقهن في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وأطلق الخلاف بين الأب والابن في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .

قائمة : وكذا الحكم والخلاف فيما إذا اجتمع جد وابن ابن .

وقدم الشارح أنهما سواء .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ أَبٌ وَجَدَّ ، أَوْ ابْنٌ وَابْنُ ابْنٍ : فَلَأَبٌ وَالْابْنُ

أَحَقُّ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : الأب والجد سواء . وكذا الابن وابن الابن . وهو احتمال للقاضى .

وهو قول أصحاب الشافعى ، لتساويهم في الولاية والتعصيب .

قال أبو الخطاب : هذا سهو من القاضى . لأن أحدهما غير وارث .

فوائد

الأولى : يقدم أبو الأب على أبي الأم .

ولو اجتمع أبو أبي الأب مع أبي الأم ، فالصحيح من المذهب : أنهما يستويان .
قال القاضي : القياس تساويهما ، لتعارض قرب الدرجة وميزة العصوبة . وقدمه
في الفروع .

وقيل : يقدم أبو الأم لقربه . واختاره في المحرر .
وفي الفصول : احتمال تقديم أبي أبي الأب . وجزم به المصنف .
الثانية : لو اجتمع ابن وجد ، أو أب وابن ابن : قدم الابن على الجد . وقدم
الأب على ابن الابن . على الصحيح من المذهب . اختاره الشارح ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
ويحتمل التساوى .

الثالثة : لو اجتمع جد وأخ : قدم الجد . على الصحيح من المذهب .
اختاره المصنف ، والشارح . وصحاه . ويحتمل التسوية .
وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .
الرابعة : قال في المستوعب : يقدم الأحوج ممن تقدم في هذه المسائل على
غيره .

واعتبر في الترغيب بإرث . وأن مع الاجتماع : يوزع لهم بقدر إرثهم .
ونقل المصنف ، ومن تابعه عن القاضي - فيما إذا اجتمع الأبوان والابن -
إن كان الابن صغيراً ، أو مجنوناً : قدم . وإن كان الابن كبيراً والأب زمناً :
فهو أحق . ويحتمل تقديم الابن .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَقَارِبِ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ ﴾ .
هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وهذا تخصيص كلام المصنف أول الباب .
وقيل : في عمودي النسب روايتان .

قال في المحرر وغيره : وعنه تجب في عمودي النسب خاصة .
قال القاضي : في عمودي النسب روايتان .
وقيل : تجب لهم مع اختلاف الدين . ذكره الآمدى رواية .
وفي الموجز رواية : تجب للوالد دون غيره .
وقال في الوجيز : ولا تجب نفقة مع اختلاف الدين . إلا أن يلحقه به قافة .
وكذا قال في الرعاية ، وزاد : ويرثه بالولاء .
قوله ﴿ وَإِنْ تَرَكَ الْإِنْفَاقَ الْوَاجِبَ مُدَّةً : لَمْ يَلْزَمَهُ عِوَضُهُ ﴾ .
هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقدمه في الفروع ، وقال : أطلقه الأكثر . وجزم به في الفصول .
وقال المصنف ، والشارح : فإن كان الحاكم قد قرضها : فينبغي أن تلزمه .
لأنها تأكدت بفرض الحاكم ، فلزمته . كنفقة الزوجة .
قال في الرعايتين : ومن ترك النفقة على قريبه مدة : سقطت . إلا إذا كان
فرضها حاكم .
وقيل : ومع فرضها ، إلا أن يأذن الحاكم في الاستدانة عليه أو القرض .
زاد في السكبرى : أو الإنفاق من مالها لترجع به عليه لغيبته أو امتناعه .
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من أنفق عليه بإذن حاكم : رجع عليه ،
وبلا إذن فيه خلاف .
وقال في المحرر : وأما نفقة أقاربه : فلا تلزمه لما مضى . وإن فرضت إلا أن
تستدين عليه بإذن الحاكم .
قال في الفروع : وظاهر ما اختاره شيخنا : وتستدين عليه . فلا يرجع إن
استغنى بكسب ، أو نفقة متبرع .
فأئرة : قال في الفروع : وظاهر كلام أصحابنا : تأخذ بلا إذنه إذا امتنع ،
كالزوجة إذا امتنع الزوج من النفقة عليها .

نقل صالح ، وعبد الله ، والجماعة : يأخذ من مال والده بلا إذنه بالمعروف .
إذا احتاج . ولا يتصدق .

قوله ﴿ وَمَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَةُ رَجُلٍ ، فَهَلْ تَلْزِمُهُ نَفَقَةُ امْرَأَتِهِ ؟ عَلَى
دَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى .
إمراهما : تلزمه . وهو المذهب . جزم به في النور .
وقدمه في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ،
والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا تلزمه . وتأولها المصنف ، والشارح .
وعنه : تلزمه في عمودى النسب لا غير .
وعنه : تلزمه لامرأة أبيه لا غير . وهذه مسألة الإعفاف .
فأمره : يجب على الرجل إعفاف من وجبت نفقته عليه من الآباء والأجداد
والأبناء وأبنائهم وغيرهم ، ممن تجب عليه نفقتهم . وهذا الصحيح من المذهب .
وهو من مفردات المذهب . وما يتفرع عليها .
وعنه : لا يجب عليه ذلك مطلقاً .

وقيل : لا يلزمه إعفاف غير عمودى النسب .
فحيث قلنا : يجب عليه ذلك ، لزمه أن يزوجه بحرة تعفه ، أو بسرية .
وتقدم تعيين قريب إذا اتفقا على مقدار المهر . هذا هو الصحيح من المذهب .
جزم به في المغنى ، والشرح . وقدمه في الفروع .
وجزم في البلغة ، والترغيب : أن التعيين للزوج . لكن ليس له تعيين رقيقه .
ولا للابن تعيين مجوز قبيحة المنظر أو معيبة .
والصحيح من المذهب : أنه لا يملك استرجاع أمة أعفه بها مع غناه .

جزم به في المغنى ، والشرح . وقدمه في الفروع .

وقيل : له ذلك .

قلت : يحتمل أن يعاين بها .

ويصدق بأنه تأثق بلا يمين . على الصحيح من المذهب .

ووجه : أنه لا يصدق إلا يمينه .

ويشترط أن يكون عاجزاً عن مهر زوجة أو ثمن أمة .

ويكفي إعفاهه بواحدة .

ويعف ثانياً إن مات . على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ،

والشرح . وقدمه في الفروع .

وقيل : لا . كمطلق لعذر . في أصح الوجهين . قاله في الفروع .

وجزم به في المغنى ، والشرح .

ويلزمه إعفاه أمه كأيها .

قال القاضى : ولو سلم ، فالأب أكد . ولأنه لا يتصور . لأن الإعفاف لها

بالتزويج . ونفقتها على الزوج .

قال في الفروع : ويتوجه تلزمه نفقة إن تعذر تزويج بدونها . وهو ظاهر

القول الأول .

وهو ظاهر الوجيز . فإنه قال : ويلزمه إعفاف كل إنسان تلزمه نفقته .

قوله ﴿ وَلَيْسَ لِلْأَبِ مَنَعُ الْمَرْأَةِ مِنْ رَضَاعٍ وَلِهَا ، إِذَا طَلَبَتْ

ذَلِكَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : القاضى في الخلاف الكبير ،

وأصحابه . قاله ابن رجب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والمنفى ، والبلغة ، والشرح ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم وقيل : له ذلك ، إذا كانت فى حباله بأجرة وبغيرها .

اختاره القاضى فى المجمد . نقله ابن رجب فى مسألة مؤنة الرضاع له ، كخدمته نص عليه .

وتقدم ذلك أيضاً فى عشرة النساء عند قوله « وله أن يمنعها من إرضاع ولدها » وتقدم هناك ما يتعلق بهذا .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَبْتَ أَجْرَةً مِثْلَهَا ، وَوُجِدَ مَنْ يَتَبَرَّعُ بِرِضَاعِهِ فَهِيَ أَحَقُّ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وصحة عقد الإجارة على رضاع ولدها من أبيه من مفردات المذهب .

وتقدم صحة ذلك صريحاً فى كلام المصنف فى « باب الإجارة » حيث قال

« ويجوز استئجار ولده لخدمته ، وامرأته لرضاع ولده وحضنته » .

وقال فى المنتخب للشيرازى : إن استأجر من هى تحته لرضاع ولده : لم يجز ،

لأنه استحق نفعها ، كاستئجارها للخدمة شهراً . ثم استأجرها فى ذلك الشهر للبناء .

وقال القاضى : لا يصح استئجارها . كما تقدم .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا أجرة لها مطلقاً . فيحلفها : أنها أنفقت

عليه ما أخذت منه .

وقال فى الاختيارات : وإرضاع الطفل واجب على الأم ، بشرط أن تكون

مع الزوج . ولا تستحق أجرة المثل زيادة على نفقتها وكسوتها . وهو اختيار القاضى

في الجرد . وتكون النفقة عليها واجبة بشيئين . حتى لو سقط الوجوب بأحدهما ثبت بالآخر . كما لو نشزت وأرضعت ولدها . فلها النفقة للارضاع ، لا للزوجة .

فوائد

الأولى : لو طلبت أكثر من أجرة مثلها ولو ييسر : لم تكن أحق به . على الصحيح من المذهب .

وقال في الواضح : لها أخذ فوق أجرة المثل مما يتسامح به .

الثانية : لو طلبت أكثر من أجرة مثلها ، ولم يوجد من يرضعه إلا بمثل تلك الأجرة : فقال المصنف ، وغيره : الأم أحق . لتساويهما في الأجرة ، وميزت الأم .

الثالثة : لو كانت مع زوج آخر ، وطلبت رضاعه بأجرة مثلها ، ووجد من يتبرع برضاعه : كانت أحق برضاعه إذا رضى الزوج الثاني بذلك .

الرابعة : للسيد إجبار أم ولده على رضاعه مجاناً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال ابن رجب : وعلى قول القاضي : له منع زوجته من إرضاع ولدها ، فأتمته أولى . وصرح بذلك في الجرد أيضاً .

الخامسة : لو عتقت أم الولد على السيد : فحكم رضاع ولدها منه : حكم المطلقة البائن . ذكره ابن الزاغوني في الإقناع .

واقصر عليه ابن رجب .

ولو باعها ، أو وهبها ، أو زوجها : سقطت حضانتها ، على ظاهر ما ذكره ابن عقيل في فنونه .

وعلى هذا يسقط حقها من الرضاع أيضاً . قاله ابن رجب .

قوله ﴿ وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ فَلِزَوْجِهَا مَنَعُهَا مِنْ رِضَاعٍ وَلَدِهَا إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهَا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه .
وجزم به في المستوعب ، والمغنى ، والبلغة ، والحرر ، والشرح ، والنظم ،
والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
ونقل مهنا : له منعها ، إلا أن يضطر إليها ، أو تكون قد شرطته عليه .
وتقدم هذا أيضاً في كلام المصنف ، في « باب عشرة النساء » .

فوائد

إمراها : لا ينظم قبل الحولين إلا برضى أبيه . مالم ينضر .
وقال في الرعاية هنا : يحرم رضاعه بعدها ، ولو رضيا به .
وقال في الترغيب : له فطام رقيقه قبلهما ، مالم ينضر .
قال في الرعاية : وبعدها مالم تنضر الأم .
الثانية : قال في الرعاية الكبرى - في باب النجاسة - اللبن طاهر مباح من
رجل وامرأة .

وقال في الفروع : وظاهر كلام بعضهم : يباح من امرأة .
وقال في الانتصار وغيره : القياس تحريمه . ترك للضرورة ، ثم أبيح بعد زوالها .
وله نظائر .

وظاهر كلامه في عيون المسائل : إباحته مطلقاً .

الثالثة : تلزمه خدمة قريبه عند الحاجة ، كزوجة .

قوله ﴿ وَعَلَى السَّيِّدِ الْإِثْقَاءُ عَلَى رَقِيقِهِ قَدَرُ كِفَايَتِهِمْ وَكُسُوتِهِمْ ﴾
بلا نزاع .

ولو كان آبقاً ، أو كانت ناشراً . ذكره جماعة من الأصحاب . واقتصر عليه
في الفروع .

واختلف كلام أبي يعلى في المكاتب .

فأمره : يلزمه نفقة ولد أمته دون زوجها .

ويلزم الحرة نفقة ولدها من عبد . نص على ذلك .

ويلزم المكاتبه نفقة ولدها . وكسبه لها .

وينفق على من بعضه حر بقدر رقه ، وبقيته على نفسه .

قوله ﴿ وَتَزَوِّجُهُمْ إِذَا طَلَبُوا ذَلِكَ إِلَّا الْأَمَةَ إِذَا كَانَ يَسْتَمْتِعُ بِهَا ﴾

بلا نزاع فيهما .

لكن لو قالت « إنه ما يبطأ » صدقت للأصل . قاله في الفروع .

قال في الترغيب : صدقت على الأصح .

ووجوب تزويج العبد إذا طلبه لأجل الإعفاف : من مفردات المذهب .

وكذا وجوب بيعه إذا لم يعفه : من المفردات .

فأمره : قال القاضي : لو كان السيد غائباً غيبة منقطعة ، وطلبت أمته التزويج ،

أو كان سيدها صبيّاً أو مجنوناً : احتمل أن يزوجه الحاكم .

قال ابن رجب : وهذا المعنى لا فرق فيه بين أمهات الأولاد وغيرهن ،

للاشتراك في وجوب الإعفاف .

وكذا ذكر القاضي في خلافه : أن سيد الأمة إذا غاب غيبة منقطعة ، وطلبت

أمته التزويج : زوجها الحاكم .

وقال : هذا قياس المذهب . ولم يذكر فيه خلافاً .

ونقله عنه المجد في شرحه ، ولم يعترض عليه بشيء .

وكذا ذكر أبو الخطاب في الانتصار : أن السيد إذا غاب : زوج أمته من يلى ماله

وقال : أو ما إليه في رواية بكر بن محمد . انتهى . ذكره ابن رجب .

نفية : ظاهر كلامه : أنه لو شرط وطء المكاتبه ، وطلبت التزويج : لا يلزم

السيد إذا كان يبطأ . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام الأصحاب .

قال في الفروع : وهو أظهر . لما فيه من إسقاط حق السيد وإلغاء الشرط .
وقال ابن البنا : يلزمه تزويجها بطلبها ، ولو كان يطؤها وأبيع بالشرط .
ذكره في المستوعب . واقتصر عليه .

قال في الفروع : وكأن وجهه لما فيه من اكتساب المهر فذكرته ، كأنواع
التكسب .

قلت : الذي يظهر أن وجهه أعم من ذلك . فإن المترتب لها على الزوج أكثر
من ذلك .

فعلى هذا الوجه : يعاين بها .

فائدة : لو غاب عن أم ولده ، واحتاجت إلى النفقة : زوجت ، على الصحيح
من المذهب .

قال في الفروع : زوجت في الأصح .

وقيل : لا تزوج .

ولو احتاجت إلى الوطاء : لم تزوج . قدمه في الفروع .

وقال : ويتوجه الجواز عند من جعله كنفقة .

قلت : وهذا عين الصواب . والضرر اللاحق بذلك أعظم من الضرر اللاحق
بسبب النفقة .

واختاره ابن رجب في كتاب له سماه « القول الصواب » ، في تزويج أمهات
أولاد الغياب » ذكر فيه أحكام زواجهما وزواج الإماء ، وامرأة المفقود . وأطال
في ذلك وأجاد . واستدل لصحة نكاحها بكلام الأصحاب . ونصوص الإمام
أحمد رحمه الله .

وقال في الانتصار : إذا عجز السيد عن النفقة على أم الولد ، وعجزت هي أيضاً :
لزمه عتقها لينفق عليها من بيت المال . والله أعلم .

قوله ﴿ وَيُدَاوِيهِمْ إِذَا مَرَضُوا ﴾ .

يحتمل أن يكون مراده : الوجوب . وهو المذهب .
قال في الفروع : ويداويه وجوباً . قاله جماعة .

قال ابن شهاب - في كفن زوجة العبد لا مال له - فالسيد أحق بنفقته
ومؤنته . ولهذا النفقة المختصة بالمرض - من الدواء وأجرة - الطيب تلزمه ، بخلاف
الزوجة . انتهى .

ويحتمل أن يكون مراده بذلك الاستحباب .

قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : يستحب . وهو أظهر . انتهى .
قلت : المذهب أن ترك الدواء أفضل على ماتقدم في أول « كتاب الجنائز » .
وووجوب المداواة قول ضعيف .

قوله ﴿ وَلَا يُجْبَرُ الْعَبْدُ عَلَى الْمَخَارَجَةِ ﴾ بلا نزاع .

وإن اتفقا عليها جاز بلا خلاف . لكن يشترط أن يكون بقدر كسبه فأقل
بعد نفقته ، وإلا لم يجز .

وقال في الترتيب : إن قدر خراجا بقدر كسبه : لم يعارض .

قلت : ولعله أراد ما قاله الأولون .

فأُسرة : قال في الترتيب وغيره : يؤخذ من المغنى : أنه يجوز للعبد الخارج

هدية طعام ، وإعارة متاع ، وعمل دعوة .

قال في الفروع : وظاهر هذا : أنه كعبد مأذون له في التصرف .

قال : وظاهر كلام جماعة : لا يملك ذلك .

وإنما فائدة المخارج ترك العمل بعد الضريبة .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : له التصرف فيما زاد على خراجيه . ولو منع
منه كان كسبه كله خراجا ، ولم يكن لتقديره فائدة . بل ما زاد تمليك من سيده له
يتصرف فيه كما أراد .

قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿وَمَتَى اَمْتَنَعَ السَّيِّدُ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، وَطَلَبَ الْعَبْدُ الْبَيْعَ :
لَزِمَهُ بَيْعُهُ﴾ .

نص عليه . كفرقة الزوجة .

وقاله في عيون المسائل ، وغيره : في أم الولد .

قال في الفروع : هو ظاهر كلامهم . يعنى : في أم الولد .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ولو لم تلائم أخلاق العبد أخلاق سيده :
لزمه إخراجه عن ملكه .

وكذا أطلق في الروضة : يلزمه بيعه بطلبه .

قوله ﴿وَلَهُ تَأْدِيبُ رَقِيقِهِ بِمَا يُؤَدِّبُ بِهِ وَلَدَهُ وَامْرَأَتَهُ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : كذا قالوا .

قال : والأولى مارواه الإمام أحمد ، وأبو داود رحمهما الله - وذكر أحاديث
تدل على أن ضرب الرقيق أشد من ضرب المرأة .

ونقل حرب : لا يضربه إلا في ذنب ، بعد عفوه مرة أو مرتين ، ولا يضربه
ضرباً شديداً .

ونقل حنبل : لا يضربه إلا في ذنب عظيم . ويقيده بقيد إذا خاف عليه .
ويضربه ضرباً غير مبرح .

ونقل غيره : لا يقيده . ويباع أحب إلي .

ونقل أبو داود رحمه الله : يؤدب على فرائضه .

فائمه : لا يشتم أبويه الكافرين . لا يعود لسانه الخلفا والردى .

وإن بعته لحاجة فوجد مسجداً يصلى فيه : قضى حاجته ، ثم صلى . وإن
صلى فلا بأس . نقله صالح .

ونقل ابن هانئ : إن علم أنه لا يجد مسجداً يصلى فيه : صلى ، وإلا قضاها .

تفسير : أفادنا المصنف جواز تأديب الولد والزوجة . وهو صحيح . وقاله
الأصحاب .

قال في الفروع : وظاهر كلامهم : يؤدب الولد ، ولو كان كبيراً مزوجاً منفرداً
في بيت . كفعل أبي بكر الصديق بعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما .

قال ابن عقيل في الفنون : الولد يضربه الوالد ويعزره ، وإن مثله عبد وزوجة .
قوله ﴿ وَلِلْعَبْدِ أَنْ يَتَسَرَّى بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ﴾ .

هذا إحدى الطريقتين . وهي الصحيحة من المذهب . نص عليها في رواية
الجماعة . وهي طريقة الخرقى ، وأبي بكر ، وابن أبي موسى ، وأبي إسحاق بن
شاقلا . ذكره عنه في الواضح .

ورجحها المصنف في المغنى والشارح .
قال في القواعد الفقهية : وهي أصح . فإن نصوص الإمام أحمد رحمه الله
لا تختلف في إباحة التسرى له . وصححه الناظم .
وقدمه الزركشى ، ونصره .

وقيل : ينبى على الروایتين في ملك العبد بالتملك . وهي طريقة القاضى ،
والأصحاب بعده . قاله في القواعد .

قال القاضى : يجب أن يكون في مذهب الإمام أحمد رحمه الله - في تسرى
العبد - وجهان مبنيان على الروایتين في ثبوت الملك بتملك سيده .

وقدمه في الرايتين ، والحاوى ، والفروع .

وهى المذهب على ما أسلفناه في الخطبة .

وتقدم ذلك فى أوائل « كتاب الزكاة » .

فعلى الأولى : لا يجوز تسريه بدون إذن سيده . كما قاله المصنف .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله فى رواية جماعة . كنسكاحه . وقدمه فى

القواعد .

ونقل أبو طالب ، وابن هانيء : يتسرى العبد في ماله . كان ابن عمر رضي الله عنهما يتسرى عبيده في ماله . فلا يعيب عليهم .
قال القاضي : ظاهر هذا : أنه يجوز تسريه من غير إذن سيده . لأنه مالك له قال في القواعد : ويمكن أن يحمل نص اشتراطه على التسرى من مال سيده إذا كان مأذوناً له .

ونصه تقدم على اشتراط تسريه في مال نفسه الذي يملكه .
وقد أوماً إلى هذا في رواية جماعة . قال : وهو الأظهر .
وأطال الكلام في ذلك في فوائد القواعد . فليعاود .
وتقدم في الحرمات في النكاح بعد قوله « ولا يحل للعبد أن يتزوج أكثر من اثنتين » هل يجوز له التسرى بأكثر من اثنتين أم لا ؟ .

فوائد

إمراها : لو أذن له سيده في التسرى مرة ، فتسرى : لم يملك سيده الرجوع . نص عليه في رواية الجماعة . وهو المذهب .
وقاله المصنف ، والشارح ، والناظم ، والزرکشی ، وغيرهم .
وقال القاضي : يحتمل أنه أراد بالتسرى هنا : التزويج ، وسماه تسرياً مجازاً .
ويكون للسيد الرجوع فيما مَلَكَ عبده . وردّه المصنف ، وغيره .
الثانية : لو تزوج بإذن سيده : وجبت نفقته ونفقة الزوجة على السيد . وهو من مفردات المذهب .

وقد تقدم ذلك في « كتاب الصداق » .

الثالثة : قوله ﴿ وَعَلَيْهِ إِطْعَامُ بَهَائِمِهِ وَسَقْيُهَا ﴾ بلا نزاع .

لكن قال الشيخ عبد القادر في الفنية : يكره إطعام الحيوان فوق طاقته ، وإكراهه على الأكل على ما اتخذته الناس عادة لأجل التسمين .

الرابعة : قوله ﴿ وَلَا يُحْمَلُّهَا مَا لَا تُطِيقُ ﴾ .

قال أبو المعالي - في سفر النزهة - قال أهل العلم : لا يحل أن يتعب دابة ، ولا أن يتعب نفسه بلا غرض صحيح .

الخامسة : يجوز الانتفاع بالبهائم في غير ما خلقت له . كالبقر للحمل أو الركوب ، والإبل والحملير للحرث .

ذكره المصنف ، وغيره في الإجارة . لأن مقتضى الملك جواز الانتفاع به فيما يمكن . وهذا ممكن كالذي خلق له . وجرت به عادة بعض الناس . ولهذا يجوز أكل الخيل ، واستعمال اللؤلؤ وغيره في الأدوية وإن لم يكن المقصود منها ذلك . واقتصر عليه في الفروع ، وغيره .

وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام - عن البقرة لما ركبت - « إنها قالت : لم أخلق لهذا . إنما خلقت للحرث » أى معظم النفع . ولا يلزم منه نفى غيره .

قوله ﴿ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا : أَجْبِرْ عَلَى بَيْعِهَا ، أَوْ إِجَارَتِهَا ، أَوْ ذَنْبِهَا إِنْ كَانَ مِمَّا يُبَاحُ أَكْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وفي عدم الإجبار احتمالان لابن عقيل .

فائدة : لو أبى ربها الواجب عليه : فعلى الحاكم الأصلى ، أو اقتضى عليه .

قال في القاعدة الثالثة والعشرين : لو امتنع من الإنفاق على بهائمته : أجبر على الإنفاق ، أو البيع . أطلقه كثير من الأصحاب .

وقال ابن الزاغوني : إن أبى باع الحاكم عليه .

باب الحضانة

فأمرنا

إمراهما : حضانة الطفل : حفظه عما يضره ، وترتيته بغسل رأسه وبدنه
وثيابه ، ودهنه وتكحيله وربطه في المهد ، وتحريكه لينام ، ونحو ذلك .
وقيل : هي حفظ من لا يستقل بنفسه وترتيته حتى يستقل بنفسه .
الثانية : اعلم أن عقد الباب في الحضانة : أنه لا حضانة إلا لرجل عصبية ، أو
امراة وارثة ، أو مدلية بوارث ، كالخاله وبنات الأخوات . أو مدلية بعصبية ،
كبنات الإخوة والأعمام والعمه . وهذا الصحيح من المذهب .
فأما ذوو الأرحام - غير من تقدم ذكره والحاكم - فيأتي حكمهم ، والخلاف
فيهم .

وقولنا « إلا لرجل عصبية » قاله الأصحاب .
لكن هل يدخل في ذلك المولى المعتقد . لأنه عصبية في الميراث ، أو لا يدخل .
لأنه غير نسيب ؟ .
قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : لم أجد من تعرض لذلك . وقوة
كلامهم تقتضى عدم دخوله .
وظاهر عبارتهم : دخوله . لأنه عصبية وارث . ولو كان امراة . لأنها وارثة .
انتهى .

قوله ﴿ وَأَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَةِ الطِّفْلِ وَالْمَعْتُوهِ أُمُّهُ ﴾ بلا نزاع .
ولو كان بأجرة المثل ، كالرضاع . قاله في الواضح .
واقصر عليه في الفروع . وهو واضح .
قوله ﴿ ثُمَّ أُمَّهَاتُهُمَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه : تقدم أم الأب على أم الأم . وهو ظاهر كلام الخرقى .
قَالَ الزركشى ، وغيره .

قال فى المغنى : هو قياس قول الخرقى .

وأطلقهما فى المستوعب ، والحرر ، والرعايتين ، والحاوى .

وعنه : يقدم الأب والجد على غير الأم .

قال المصنف ، والشارح - بعد ذكر رواية تقديم أم الأب على أم الأم - فعلى

هذه : يكون الأب أولى بالتقديم ، لأنهن يدلين به .

فعلى المذهب : لو امتنعت الأم لم تجبر . وأما أحق . على الصحيح من

المذهب .

وقيل : الأب أحق .

ويأتى ذلك فى كلام المصنف .

قوله ﴿ ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ أُمُّهَا ﴾ وكذا ﴿ ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ أُمُّهَا ﴾ .

وهلم جرا .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

قال الزركشى : المشهور من الروايتين ، واختار لعامة الأصحاب : تقديم أم

الأب على الخالة . انتهى .

وعنه : الأخت من الأم . والخالة أحق من الأب .

فعليها : تكون الأخت من الأبوين أحق . ويكون هؤلاء أحق من

الأخت للأب ، ومن جميع العصابات .

وقيل : هؤلاء أحق من جميع العصابات إن لم يدلين به . فإن أدلين به كان

أحق منهن .

قال في المحرر - وتبعه في الرعاية والفروع - : ويحتمل تقديم نساء الأم على الأب وأمهاته وجهته .

وقيل : تقدم العصابة على الأنثى إن كان أقرب منها . فإن تساويا فوجهان .
ويأتى ذلك عند ذكر العصابات .

قوله ﴿ ثُمَّ الْأُخْتُ لِلأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِلأَبِ ، ثُمَّ الْأُخْتُ لِلأُمِّ ، ثُمَّ الْخَالَةُ ، ثُمَّ الْعَمَةُ . فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الأخوات والخالات والعمات بعد الأب والجد وأمهاتهما . كما تقدم .

وتقدم رواية بتقديم الأخت من الأم والخالة على الأب . وما يتفرع على ذلك .
إذا علمت ذلك ، فعلى المذهب : تقدم الأخت من الأبوين على غيرها ممن ذكر . بلا نزاع .

ثم إن المصنف هنا قدم الأخت للأب على الأخت للأم ، وقدم الخالة على العمة ، وقال : إنه الصحيح عن الإمام أحمد رحمه الله .
وهذا إحدى الروايات .

قال الشارح : هذه المشهورة عن الإمام أحمد رحمه الله . واختاره القاضي ، وأصحابه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والنظم ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

قال بعض الأصحاب : فتناقضوا ، حيث قدموا الأخت للأب على الأخت للأم . ثم قدموا الخالة على العمة .

وعنه : تقدم الأخت من الأم على الأخت من الأب ، والخالة على العمة ، وخالة الأم على خالة الأب ، وخالات الأب على عماته ، ومن يدلى من العمات والخالات بأب على من يدلى بأم . وهو المذهب .

واختاره القاضي في « كتاب الروايتين » وابن عقيل في التذكرة . فقال :
قربة الأم مقدمة على قرابة الأب . وقدمه في الفروع .
وعنه : تقدم الأخت من الأب على الأخت من الأم ، والعمة على الخالة ،
وخالة الأب على خالة الأم ، وعمة الأب على خالاته ، ومن يدلى من العمات
والخالات بأم على من يدلى بأب منهما .

عكس الرواية التي قبلها . واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله وغيره .
قال الزركشي : وهو مقتضى قول القاضي في تعليقه ، وجامعه الصغير ،
والشيرازي ، وابن البناء . لتقديمهم الأخت للأب على الأخت للأم . وهو مذهب
الخرقي . لأن الولاية للأب . فكذا قرابته . لقوته بها .

وإنما قدمت الأم لأنه لا يقوم مقامها هنا أحد في مصلحة الطفل .
وإنما قدم الشارع خالة ابنة حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه على عمته
صفية رضي الله عنها . لأن صفية لم تطلب ، وجعفر رضي الله عنه طلب نائباً عن
خالتهما . ففضى الشارع بها لها في غيبتها . انتهى .

وجزم في العمدة ، والمنور : بتقديم الأخت للأب على الأخت من الأم .
وبتقديم العمة على الخالة .

﴿ قَالَ الْخَرَقِيُّ : وَخَالََةُ الْأَبِّ أَحَقُّ مِنْ خَالََةِ الْأُمِّ ﴾ .

وأطلقهما في المحرر ، والراعيين ، والحاوي الصغير . ولم يذكروا القول الأول .
فأمره : تستحق الحضنة - بعد الأخوات والعمات ، والخالات - عمات أبيه ،
وخالات أبيه على التفصيل . ثم بنات إخوانه وأخواته . ثم بنات أعمامه على
التفصيل المتقدم . وهذا المذهب .

قدمه في المحرر ، والراعيين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وقيل : تقدم بنات إخوانه وأخواته على العمات والخالات . ومن بعدهن .

نبيه : تحرير الصحيح من المذهب في ترتيب من يستحق الحضنة فيمن تقدم :

أن أحقهم بالحضانة : الأم ، ثم أمهاتها الأقرب فالأقرب منهن . ثم الجد وإن علا ، ثم أمهاته الأقرب فالأقرب . ثم الأخت للأبوين . ثم للأم . ثم للأب . ثم خالاته ثم عماته . ثم خالات أبويه . ثم عمات أبيه . ثم بنات إخوته وأخواته . ثم بنات أعمامه وعماته ، على ما تقدم من التفصيل . ثم بنات أعمام أبيه ، وبنات عمات أبيه . وهم جرا .

قوله ﴿ ثُمَّ تَكُونُ لِلْعَصْبَةِ ﴾ .

يعنى : الأقرب فالأقرب ، غير الأب والجد وإن علا ، على ما تقدم . إذا علمت ذلك : فلا يستحق العصبة الحضانة إلا بعد من تقدم ذكره . وهذا هو الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : من تقدم ذكره أحق بالحضانة بشرط أن لا يدلن به . فإن أدلين بالعصبة : كان أحق منهن . وهو احتمال في الحرر ، وغيره . وقيل : تقدم العصبة على الأنثى إن كان أقرب منهما . فإن تساويا فوجهان . وتقدم ذكر الخلاف وبنائوه .

فأمره : متى استحققت العصبة الحضانة : فهي للأقرب فالأقرب من محارمها . فإن كانت أنثى ، وكانت من غير محارمها - كما مثل المصنف بقوله « إلا أن الجارية ليس لابن عمها حضانتها . لأنه ليس من محارمها » - فالصحيح من المذهب : أنه ليس له حضانتها مطلقاً .

جزم به في الحرر ، والنور .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وجزم في المغنى ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم : أنه لا حضانة لها إذا بلغت سبعا . وقدمه في تجريد العناية .

وجزم في البلغة والترغيب : أنه لا حضانة له إذا كانت تشتهى . فإن لم تكن تشتهى : فله الحضانة .

واختاره في الرعاية . وجزم به في الوجيز .

قلت : فلهذا مراد المصنف ومن تابعه ، إلا أن صاحب الفروع وغيره حكاهما قولين .

واختار ابن القيم رحمه الله في الهدى : أن له الحضانة مطلقاً . ويسلها إلى ثقة يختارها هو ، أو إلى محرمه . لأنه أولى من أجنبي وحاكم . وكذا قال فيمن تزوجت وليس للولد غيرها .

قال في الفروع : وهذا متوجه . وليس بمخالف للخبر ، لعدم عمومه . قوله ﴿ وَإِذَا امْتَنَعَتِ الْأُمُّ مِنْ حَضَانَتِهَا : انْتَقَلَتْ إِلَى أُمِّهَا ﴾ . وكذلك إن لم تكن أهلاً للحضانة . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . ويحتمل أن تنتقل إلى الأب . وهو لأبي الخطاب في الهداية . ووجه في المعنى والشرح .

فأمره : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - كل ذي حضانة إذا امتنع من الحضانة أو كان غير أهل لها . قاله في الرعاية ، وغيره .

تنبيه : قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : كلامهم يدل على سقوط حق الأم من الحضانة بإسقاطها . وأن ذلك ليس محل خلاف .

وإنما محل النظر لو أرادت العود فيها ، هل لها ذلك ؟ يحتمل قولين . أظهرهما : لها ذلك . لأن الحق لها . ولم يتصل تبرعها به بالقبض . فلها العود ، كما لو أسقطت حقها من القسم . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ عُدِمَ هَؤُلَاءِ : فَهَلْ لِلرِّجَالِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ﴾ .

وكذا للنساء منهم غير من تقدم ﴿ حضانة ؟ ﴾ على وجهين .
وما احتمالان للقاضي ، وبعده لأبي الخطاب في الهداية ، والمصنف في الكافي ،
والهادي .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والهادي ، والكافي ، والمغني ، والبلغة ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
أمرهما : لهم الحضانة بعد عدم من تقدم . وهو الصحيح .
قال في المغني : وهو أولى .

وجزم به ابن رزين في نهايته ، وصاحب تجريد العناية .
وقدمه ابن رزين في شرحه . وقال : هو أقيس .
وقدمه في النظم في موضع . وصححه في آخر .
وقدمه في الرايتين في أثناء الباب .
والوجه الثاني : لاحق لهم في الحضانة . وينتقل إلى الحاكم .
جزم به في الوجيز . وهو ظاهر ماجزم به في العمدة ، والنور ، ومنتخب
الأدبي . فإنهم ذكروا مستحق الحضانة ، ولم يذكروهم .
وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير .

وصححه في التصحيح .
وقدمه في الرايتين ، والنظم في أول الباب . ولعله تناقض منهم .
فعلى الأول : يكون أبو الأم وأمهاته أحق من الخال بلا نزاع . وفي تقديمهم
على الأخ من الأم وجهان .
وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والهادي ، والمغني ، والشرح ، والنظم ،
والفروع .

أمرهما : يقدمون عليه . قدمه في الرايتين .

والوجه الثاني : يقدم عليهم . صححه في التصحيح .

قوله ﴿ وَلَا حَضَانَةَ لِرَقِيقٍ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وأكثرهم قطع به .
وقال في الفنون : لم يتعرضوا لأم الولد . فلها حضانة ولدها من سيدها . وعليه
نفقتها لعدم المانع . وهو الاشتغال بزواج أو سيد .

قلت : فيعالي بها .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : لا دليل على اشتراط الحرية .
وقد قال مالك رحمه الله - في حرله ولد من أمة - هي أحق به ، إلا أن تباع
فتنتقل . فالأب أحق .

قال في الهدى : وهذا هو الصحيح . لأحاديث منع التفريق .
قال : ويقدم لحق حضانتها وقت حاجة الولد على السيد . كما في البيع سواء
انتهى .

فعلى المذهب : لاحضانة لمن بعضه قن . على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب .

وقال المصنف في المغنى ، والشارح ، وغيرهما : قياس قول الإمام أحمد رحمه الله
يدخل في المهايأة .

فأمره : حضانة الرقيق لسيده . فإن كان بعض الرقيق المحضون حرّاً تهاياً
فيه سيده وقريبه . ذكره أبو بكر . وتبعه من بعده .

قوله ﴿ وَلَا فَاسِقٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

واختار ابن القيم رحمه الله في الهدى : أن له الحضانة .

وقال : لا يعرف أن الشارع فرق لذلك ، وأقر الناس . ولم يبينه بياناً واضحاً

عاماً ، ولا احتياط الفاسق وشققته على ولده .

قوله ﴿ وَلَا لِمَرْأَةٍ مُزَوَّجَةٍ لِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الطِّفْلِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب مطلقا . ولو رضى الزوج . وعليه جماهير الأصحاب .
منهم الخرقى ، وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

قال المصنف ، وغيره : هذا الصحيح .

وقال ابن أبى موسى ، وغيره : العمل عليه .

وأطلقه الإمام أحمد رحمه الله .

وعنه : لها حضانة الجارية .

وخص الناظم وغيره هذه الرواية بآبنة دون سبع . وهو المروى عن الإمام
أحمد رحمه الله .

وقال فى الرعاية الكبرى : وعنه لها حضانة الجارية إلى سبع سنين .

وعنه : حتى تبلغ بحيض أو غيره .

واختار ابن القيم رحمه الله فى الهدى : أن الحضانة لا تسقط إذا رضى الزوج ،

بناء على أن سقوطها لمراعاة حق الزوج .

تنبيه : مفهوم قوله « مزوجة لأجنبي » أنها لو كانت مزوجة لغير أجنبي : أن

لها الحضانة . وهو صحيح . وهو المذهب .

قال فى الفروع : هذا الأشهر .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا حضانة لها إلا إذا كانت مزوجة بجمده .

وقال فى الفروع : ويتوجه احتمال إذا كان الزوج ذا رحم لا يسقط . وما هو

ببعيد .

فائرة : حيث أسقطنا حضاتها بالنكاح ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يعتبر الدخول . بل يسقط حقها بمجرد العقد .
قال المصنف : وهو ظاهر كلام الخرقي .
قال الزركشي : وهو مقتضى كلام الخرقي ، وعامة الأصحاب . وهو كما قال .
قال في الفروع : ولا يعتبر الدخول في الأصح .
قال المصنف ، والشارح : هذا أولى . وقدمه في النظم .
وقيل : يعتبر الدخول . وهو احتمال للمصنف .
تنبيه : قوله ﴿ فَإِنْ زَالَتْ الْمَوَانِعُ رَجَعُوا إِلَى حُقُوقِهِمْ ﴾ بلا نزاع .
وقد يقال : شمل كلامه ما لو طلقت من الأجنبية طلاقاً رجعياً ولم تنقض العدة فيرجع إليها حقها من الحضنة بمجرد الطلاق . وهو الصحيح من المذهب .
اختاره المصنف ، والشارح .
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
وهو ظاهر كلام الخرقي .
وهو الذى نصه القاضى فى تعليقه . وقطع به جمهور أصحابه . كالشريف ،
وأبى الخطاب ، والشيرازى ، وابن البنا ، وابن عقيل فى التذكرة ، وغيرهم .
وعنه : لا يرجع إليها حقها حتى تنقض عدتها .
وهى تخريج فى المغنى ، والشرح ، ووجه فى المحرر ، والرعاية الصفرى ،
والحاوى ، وغيرهم .
وقال فى الرعاية الكبرى : وجهان . وقيل : روايتان .
وصححهما فى الترغيب ، ومال إليه الناظم .
قال القاضى : هو قياس المذهب .
قلت : وهو قوى .

وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقواعد ، وتجريد
العناية ، وغيرهم .

فائدته

إمراهما : نظير هذه المسألة : لو وقف على أولاده ، وشرط في وقفه أن من
تزوج من البنات لاحق له . فتزوجت ، ثم طلقت . قاله القاضى ، واقتصر عليه
في الفروع .

وقال ابن نصر الله في حواشيه على الفروع : وهل مثله : إذا وقف على زوجته
ما دامت عازبة . فإن تزوجت فلا حق لها ؟
يحتمل وجهين . لاحتمال أن يريد برها حيث ليس لها من تلزمه نفقتها ،
كأولاده .

ويحتمل أن يريد صلتها مادامت حافظة لحرمة فراشه عن غيره ، بخلاف
الحضانة والوقف على الأولاد . انتهى .

قلت : يرجع في ذلك إلى حال الزوج عند الوقف . فإن دلت قرينة على
أحدهما عمل به . وإلا فلا شيء لها .

الثانية : هل يسقط حقها بإسقاطها للحضانة ؟ فيه احتمالان . ذكرهما في
الانتصار في مسألة الخيار ، هل يورث أم لا ؟ .

قال في الفروع : ويتوجه أنه كإسقاط الأب الرجوع في الهبة .
وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : هل الحضانة حق للحاضن ، أو حق عليه ؟
فيه قولان في مذهب الإمامين أحمد ومالك رضى الله عنهما .

وينبنى عليهما : هل لمن له الحضانة أن يسقطها وينزل عنها ؟ على قولين .
وأنه لا تجب عليه خدمة الولد أيام حضائته إلا بأجرة ، إن قلنا : الحق له ،
وإلا وجبت عليه خدمته مجاناً . وللفقير الأجرة . على القولين .

قال : وإن وهبت الحضانة للأب - وقلنا : الحق لها - لزمنا الهبة . ولم ترجع فيها . وإن قلنا : الحق عليها . فلها العود إلى طلبها .

قال في الفروع : كذا قال .

ثم قال في الهدى : هذا كله كلام أصحاب الإمام مالك رحمه الله .

قال في الفروع : كذا قال . وتقدم كلام ابن نصر الله قريباً .

قوله ﴿ وَمَتَى أَرَادَ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ الثَّقَلَةَ إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ آمِنٍ لَيْسَ كُنْهَ فَلَأَبٌ أَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ ﴾ .

هذا المذهب . سواء كان المسافر الأب ، أو الأم . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : الأم أحق .

وقيد هذه الرواية في المستوعب ، والترغيب : بما إذا كانت هي المقيمة .

قال ابن منجاف في شرحه : ولا بد من هذا القيد . وأكثر الأصحاب لم يقيدوها .

وقيل : المقيم منهما أحق .

وقال في الهدى : إن أراد المنتقل مضارة الآخر ، وانتزاع الولد : لم يجب

إليه ، وإلا عمل ما فيه المصلحة للطفل .

قال في الفروع : وهذا متوجه . ولعله مراد الأصحاب . فلا مخالفة . لا سيما في

صورة المضارة . انتهى .

قلت : أما صورة المضارة : فلا شك فيها . وأنه لا يوافق على ذلك .

تنبيه : قوله ﴿ إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ ﴾ .

المراد بالبعيد هنا : مسافة القصر . على الصحيح من المذهب . وقاله القاضى .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والفروع .
والمقصود عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه ما لا يمكنه العود منه في يومه .
واختاره المصنف .

وحكماها في الحرر ، والحاوي روايتين . وأطلقاها .
قوله ﴿ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ : فَالْمَقِيمُ مِنْهُمَا أَحَقُّ ﴾ .
فعلى هذا : لو أراد أحد الأبوين سفراً قريباً لحاجة ، ثم يعود : فالمقيم أولى
بالحضانة . وهو الصحيح من المذهب .

جزم به في المستوعب ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، وشرح ابن منبجا .
وقدمه في الرعاية الكبرى .
وقيل : الأم أولى .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والحرر ،
والوجيز ، والحاوي ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الصغرى . وأطلقهما في الفروع .
وإن أراد سفراً بعيداً لحاجة ، ثم يعود . فالمقيم أولى أيضا . على المذهب .
لاختلال الشرط . وهو السكن .

جزم به في المستوعب ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، وابن منبجا ، وغيرهم .
وقدمه في الرعاية الكبرى .
وقيل : الأم أولى .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والوجيز .
وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير .
وأطلقهما في الفروع .

ولو أراد سفراً قريباً للسكنى . فجزم المصنف هنا : أن المقيم أحق . وهو
أحد الوجهين .

جزم به ابن منجا فى شرحه . وقدمه فى الرعاية الكبرى .

وقيل : الأم أحق . وهو المذهب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ،

والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ : خَيْرٌ بَيْنَ أَبَوَيْهِ . فَكَانَ مَعَ

مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب .

وقال فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والقواعد الأصولية ،

وغيرهم : هذا المذهب .

قال فى القواعد الفقهية : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشى : هذا المشهور فى المذهب .

وجزم به الخرقى ، والهادية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ،

والسكافى ، والهادى ، والعمدة ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، والمتور ، ومنتخب

الأدبى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المستوعب ، والمعنى ، والشرح ، والنظم .

وعنه : أبوه أحق .

قدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى . لكن قالوا : المذهب الأول .

وعنه : أمه أحق .

قال الزركشى : وهى أضعفهما . وأطلقهن فى الفروع .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه لا ينجيز لدون سبع سنين . وهو صحيح . وهو

المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل أبو داود رحمه الله : ينجيز ابن ست أو سبع .

قلت : الأولى في ذلك : أن وقت الخيرة إذا حصل له التمييز . والظاهر : أنه مرادهم . ولكن ضبطوه بالسن .

وأكثر الأصحاب يقول : إن حد سن التمييز سبع سنين . كما تقدم ذلك في كتاب الصلاة .

قوله ﴿ وَإِنْ عَادَ فَأَخْتَارَ الْآخَرَ : ثَقُلَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ إِنْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ رُدَّ إِلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . ولو فعل ذلك أبداً . وعليه الأصحاب .
وقال في الترغيب ، والبلغة : إن أسرف تبين قلة تمييزه ، فيقرع . أو هو للأمر .
قاله في الفروع .

وقال في الرعاية : وقيل : إن أسرف فيه ، فبان نقصه : أخذته أمه .
وقيل : من قرع بينهما .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ ﴾ أحدهما ﴿ أَقْرَعَ يَنْهَمَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . كما لو اختارهما معاً .
قاله المصنف ، والشارح وصاحب الرعاية ، وغيرهم .
وفي الترغيب : احتمال أنه لأمه . كبلوغه غير رشيد .

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي الْحُضَانَةِ - كَالْأَخْتَيْنِ ﴾ والأخوين
ونحوهما ﴿ قُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ ﴾ .

مراده : إذا كان الطفل دون السبع .
فأما إن بلغ سبعاً : فإنه يخير بين الأختين والأخوين ونحوهما . سواء كان
غلاماً أو جارية .

جزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم من الأصحاب .
قوله ﴿ وَإِذَا بَلَغَتْ الْجَارِيَةُ سَبْعًا : كَانَتْ عِنْدَ أَيْهَا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . قاله في الفروع ، وغيره . ولو تبرعت بمحضاتها .
قال الزركشي : هذا المعروف في المذهب .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والعمدة ، والمحرم ، والوجيز ،
وإدراك الغاية ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، ونظم المفردات ، وغيرهم .
وقدمه في المستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والنظم ، والرعاية ، والحاوى
الصغير ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .
وعنه : الأم أحق حتى تحيض . ذكرها ابن أبي موسى .
قال ابن القيم رحمه الله في الهدى : هي أشهر عن الإمام أحمد رحمه الله ،
وأصح دليلاً .

وقيل : تخير . ذكره في الهدى رواية ، وقال : نص عليها .
وعنه : تكون عند أبيها بعد تسع . وعند أمها : قبل ذلك .

فأمرناه

إمراها : إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ عَاقِلَةً وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ عِنْدَ أَبِيهَا حَتَّى
يَتَسَلَّمَهَا زَوْجُهَا .

وهذا الصحيح من المذهب .
قدمه في المحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وعنه : عند الأم .
وقيل : عند الأم إن كانت أيمًا ، أو كان زوجها محرماً للجارية . وهو اختياره
في الرعاية الكبرى .

وقيل : تكون حيث شاءت إذا حكم برشدها ، كالغلام . وقاله في الواضح .
وخرجه على عدم إجبارها .

قال في الفروع : والمراد بشرط كونها مأمونة .

قال في الرعاية الكبرى : قلت : إن كانت ثيباً أَيْماً مأمونة ، وإلا فلا .

فعلى المذهب : للأب منعها من الانفراد .

فإن لم يكن أب : فأولياؤها يقومون مقامه .

وأما إذا بلغ الغلام عاقلاً رشيداً : كان عند من شاء منهما .

الثانية : سائر العصبات الأقرب فالأقرب منهم كالأب في التخيير والأحقية

والإقامة ، والنقطة بالطفل أو الطفلة ، إن كان محرماً لها . قاله الأصحاب .

زاد في الرعاية ، فقال : وقيل : ذوو الحضنة — من عصبية وذى رحم — في

التخيير مع الأب كالأب . وكذا سائر النساء المستحقات للحضنة كالأم فيما لها .

قوله ﴿ وَلَا تُمْنَعُ الْأُمُّ مِنْ زِيَارَتِهَا وَتَمْرِيضَهَا ﴾ .

هذا صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

لكن قال في الترغيب : لا تجيء بيت مطلقها ، إلا مع أئمة الولد .

فوائد

الأولى : قال في الواضح : تمنع الأم من الخلوة بها إذا خيف منها أن تفسد

قلبها . واقتصر عليه في الفروع .

وقال : ويتوجه في الغلام مثلها .

قلت : وهو الصواب فيهما .

وكذا تمنع ولو كانت البنت مزوجة ، إذا خيف من ذلك . مع أن كلام

صاحب الواضح : يحتمل ذلك .

الثانية : الأم أحق بتمرريضها في بيتها . ولها زيارة أمها إذا مرضت .

الثالثة : غير أبوى المحضون : كأبويهما . فيما تقدم . ولو مع أحد الأبوين .

قاله في الفروع .

الرابعة : لا يقر الطفل بيد من لا يصونه ويصلحه . والله أعلم .